Document: EB 2020/131/R.xxx
Agenda: x
Date: 29 October 2020
Distribution: Public
Original: French

**A**

الاستثمار في السكان الريفيين

# تقرير رئيس الصندوق

# بشأن قرضين ومنحتين مقترح تقديمها بموجب إطار القدرة على تحمل الديون إلى

# جمهورية بنن وجمهورية توغو من أجل

# البرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية

رقم المشروع: 2000003066 - 2000003067

**مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي**
الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

**Nadine Gbossa**
المديرة الإقليمية المؤقتة
شعبة أفريقيا الغربية والوسطى
رقم الهاتف: 2388 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: n.gbossa@ifad.org

**Jean Pascal Kaboré**
المدير القطري لبنن وتوغو
رقم الهاتف: 233596910795+
البريد الإلكتروني: p.kabore@ifad.org

نشر الوثائق:

**Deirdre Mc Grenra**
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الحادية والثلاثون بعد المائة
روما، 7-9 ديسمبر/كانون الأول 2020

**للموافقة**

# المحتويات

**خريطة منطقة البرنامج** ii

**موجز التمويل** iii

**أولا - السياق** 5

ألف – السياق الإقليمي ومسوغات انخراط الصندوق 5

باء – الدروس المستفادة 9

**ثانيا – وصف البرنامج** 9

ألف - الأهداف، والمنطقة الجغرافية للتدخل، والمجموعات المستهدفة 9

باء - المكونات، والنواتج، والأنشطة 10

جيم - نظرية التغيير 10

دال - المواءمة، والملكية، والشراكات 11

هاء - التكاليف، والفوائد والتمويل 12

واو- المخاطر وتدابير التخفيف منها 20

زاي- الفئة البيئية والاجتماعية 20

حاء- تصنيف المخاطر المناخية 21

طاء- القدرة على تحمل الديون 21

**ثالثا- التنفيذ** 21

ألف- الإطار التنظيمي 21

باء- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلّم، وإدارة المعرفة والاتصالات 23

جيم- خطط التنفيذ 24

**رابعا- الوثائق القانونية والسند القانوني** 24

**خامسا- التوصية** 25

**الملحق**

مِنحة إقليمية/عالمية مقترح تقديمها إلى الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية من أجل البرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية

| **فريق تنفيذ البرنامج** | |
|---|---|
| المديرة الإقليمية المؤقتة: | Nadine Gbossa |
| المدير القطري/مدير البرنامج القطري: | Jean Pascal Kaboré |
| الموظفة التقنية الرئيسية للمشروع: | Fanny Grandval |
| الموظفان المسؤولان عن المالية: | بنن: Mame Awa Mbaye |
| | توغو: Radu Damianov |
| أخصائي المناخ والبيئة: | Yawo Jonky Tenou |
| الموظف القانوني: | Benoit Diouf |

# خريطة منطقة البرنامج

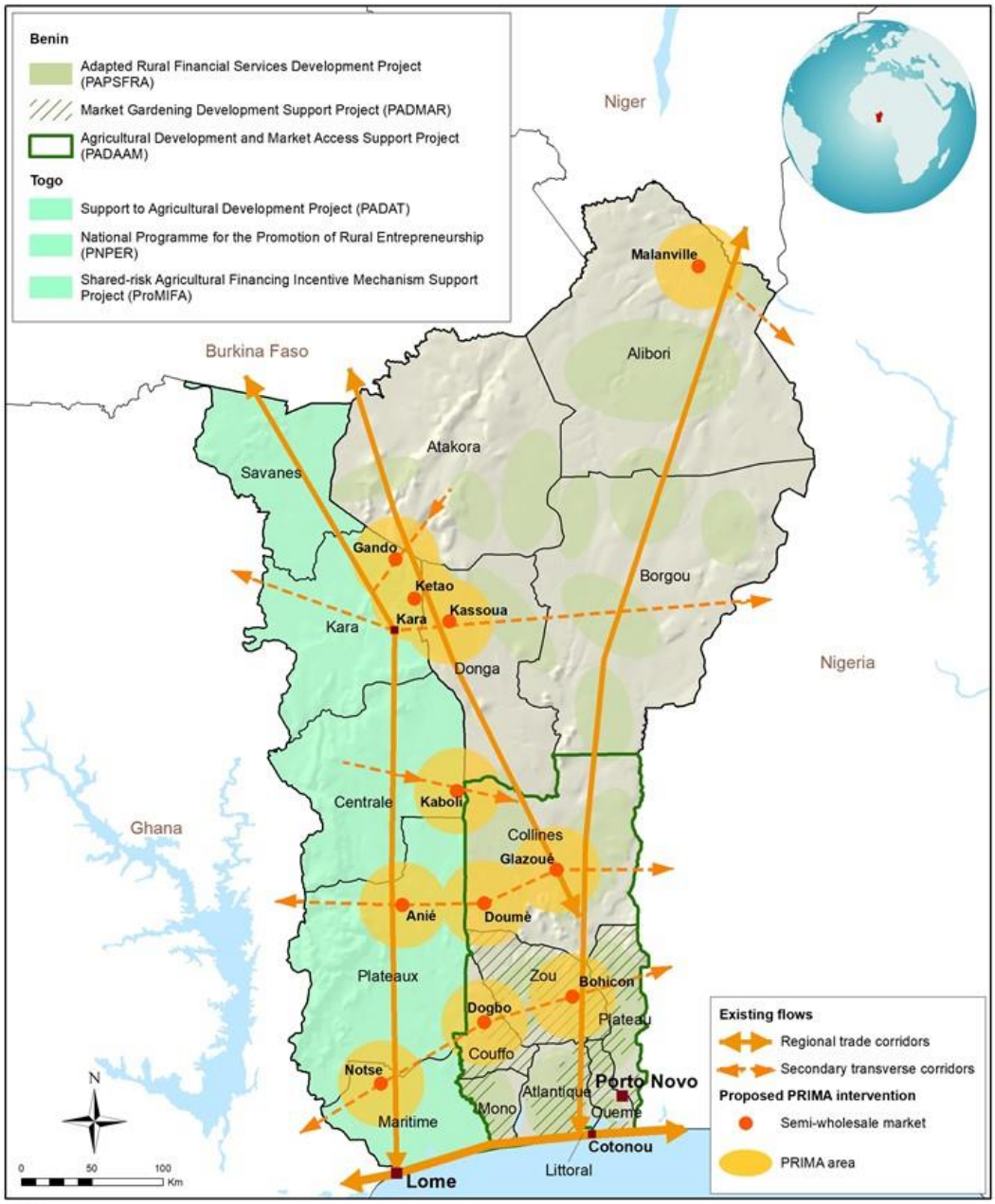


IFAD

*إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.*

*المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية | 2020/11/29*

# موجز التمويل

| | |
|---|---|
| **المؤسسة المُبادِرة:** | الصندوق |
| **المقترض/المتلقي:** | الوزارتان المسؤولتان عن الشؤون المالية في بنن وتوغو |
| **الوكالة المنفذة:** | |
| **بنن:** | وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك |
| **توغو** | وزارة الزراعة والإنتاج الحيواني ومصايد الأسماك |
| **التكلفة الكلية للبرنامج:** | 180.6 مليون دولار أمريكي |
| **بنن:** | 500 827 62 دولار أمريكي |
| **توغو:** | 900 732 42 دولار أمريكي |
| **قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:** | 36.50 مليون دولار أمريكي (أي 33.6 في المائة من التكلفة الإجمالية) |
| **بنن:** | 21.9 مليون دولار أمريكي، يتم تقديم 73 في المائة منها على شكل قرض بشروط تيسيرية للغاية (أي بشروط مواتية بشكل خاص) |
| **توغو:** | 14.6 مليون دولار أمريكي، يتم تقديم 73 في المائة منها على شكل قرض بشروط تيسيرية للغاية |
| **شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:** | |
| **بنن:** | قرض بشروط تيسيرية للغاية |
| **توغو:** | قرض بشروط تيسيرية للغاية |
| **قيمة المنحة التي يقدمها الصندوق بموجب إطار القدرة على تحمل الديون:** | |
| **بنن:** | 8.1 مليون دولار أمريكي |
| **توغو:** | 5.4 مليون دولار أمريكي |
| **الجهات المشاركة في التمويل:** | صندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط من أجل التنمية الدولية) صندوق الأوبك للتنمية الدولية) ؛ حكومة بنن؛ حكومة توغو؛ المستفيدون |
| **قيمة التمويل المشترك:** | صندوق الأوبك للتنمية الدولية[1]، بقيمة تعادل 26 مليون دولار أمريكي |
| **شروط التمويل المشترك:** | تمويل مواز |
| **مساهمة المقترض/المتلقي:** | حكومة بنن وحكومة توغو[2]، بقيمة تعادل 15.5 مليون دولار أمريكي تقريبا |
| **بنن:** | 8.81 مليون دولار أمريكي |
| **توغو:** | 6.69 مليون دولار أمريكي |
| **مساهمة المستفيدين:** | 5 ملايين دولار أمريكي |
| **بنن:** | 4.02 مليون دولار أمريكي |
| **توغو:** | 1.34 مليون دولار أمريكي |
| **الفجوة التمويلية:** | 10 ملايين دولار أمريكي |
| **قيمة تمويل المناخ الذي يقدمه الصندوق:** | المبلغ الإجمالي: 000 529 19 دولار أمريكي<br>المبلغ المقدم بموجب التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق: 500 964 6 دولار أمريكي |

[1] يتم التفاوض بشأنه حاليا بعد توجيه حكومتي بنن وتوغو خطابات الطلب إلى صندوق الأوبك للتنمية الدولية. وخلال بعثة التصميم، أعرب صندوق الأوبك للتنمية الدولية عن اهتمامه البالغ بالمساهمة في خطة التمويل.

[2] المبالغ المقابلة للرسوم والضرائب وتوفير المكاتب لوحدة إدارة البرنامج وقطع الأراضي لإنشاء الأسواق.

| | |
|---|---|
| **قيمة المنحة الإقليمية التي يقدمها الصندوق إلى الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية** | 2 مليون دولار أمريكي[3] |
| **المؤسسات المتعاونة:** | الصندوق والوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية |

[3] من المتوقع أيضا أن يقدم صندوق الأوبك للتنمية الدولية منحة (بقيمة واحد مليون دولار أمريكي) لتمويل المنحة الإقليمية الخاصة بالبرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية (التنسيق والأنشطة على المستوى الإقليمي).

## توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية على النحو الوارد في الفقرة 75.

# أولا - السياق

## ألف – السياق الإقليمي ومسوغات انخراط الصندوق

**السياق السياسي، والاقتصادي والاجتماعي**

1- اتفق الصندوق وحكومتا جمهوريتي بنن وتوغو على وضع إطار إقليمي يهدف إلى زيادة التجارة الزراعية بين البلدين، وذلك في إطار السعي إلى تكثيف التجارة الزراعية بين الأقاليم ضمن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتحقيق تقدم نحو إقامة منطقة تجارة حرة في القارة الأفريقية. وفي 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، وقّع الوزيران المعنيان بالزراعة في البلدين مذكرة مشتركة في غراند بوبو (بنن) ترسخ العناصر الاستراتيجية والتشغيلية الرئيسية التي حددتها المذكرة المفاهيمية للبرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية، وتؤكد الدعم السياسي الكامل والتزام الحكومتين بهذه المبادرة الإقليمية.

2- وتقع دولتا بنن وتوغو اللتان تجمعهما حدود مشتركة في الجزء الساحلي من غرب أفريقيا، وتتسمان بأوجه تكامل جغرافي وثقافي واجتماعي اقتصادي. وتم تصنيف البلدين ضمن فئة البلدان منخفضة الدخل حيث سجلا في عام 2018 نموا اقتصاديا بنسبة 4.9 في المائة و6.9 في المائة على التوالي.

3- وفي عام 2020، عانى البلدان من عواقب الأزمة الصحية العالمية المرتبطة بجائحة كوفيد-19، الأمر الذي يتطلب استجابة إقليمية. وبالفعل، تستدعي هذه الجائحة اتخاذ تدابير ترمي إلى الوقاية منها والتخفيف من آثارها على الأسواق الزراعية، كما أنها تُظهر أهمية السياسات عبر الحدود والاستجابات التشغيلية من أجل الحد من انتشار الجائحة.

4- **الفقر وانعدام الأمن الغذائي**. تسجل بنن وتوغو معدلات فقر مرتفعة للغاية تناهز نسبة 45 في المائة.[4] وفي توغو، يعيش أكثر من ثلاثة أرباع فقراء البلاد (77 في المائة)[5] في المناطق الريفية، حيث تزيد معدلات الفقر (68.7 في المائة) بالمقارنة مع لومي (34.8 في المائة) والمناطق الحضرية الأخرى (37.9 في المائة). وفي بنن، يُظهر معدل الفقر تفاوتات كبيرة بين الأقاليم، حيث إنه أعلى بكثير في المناطق الريفية بالمقارنة مع المراكز الحضرية.[6] ووفقا لمؤشر الجوع العالمي، شغلت بنن وتوغو المرتبتين 39 و44 على التوالي من بين 105 بلدان، مع مؤشرات متشابهة إلى حد كبير بلغت في المتوسط 23 في المائة.[7] ومع ذلك، ووفقا لبرنامج الأغذية العالمي، توجد اختلافات في حالة انعدام الأمن الغذائي بين البلدين: (1) في توغو، يتأثر ما يقرب من 50 في المائة من السكان بصورة مباشرة أو غير مباشرة بانعدام الأمن الغذائي؛ (2) في بنن، تعاني نسبة 9.6 في المائة من الأسر من انعدام الأمن الغذائي.

5- **سياق الزراعة الأسرية والتنمية الريفية**. ينطوي القطاعان الزراعيان في بنن وتوغو على فرص وتحديات متشابهة ومتكاملة، إذ تسود فيهما ممارسة زراعة الكفاف الأسرية. وفي كلا البلدين، تكتسي الزراعة أهمية اجتماعية واقتصادية على صعيد العمالة (إذ يوظف قطاع الزراعة 60 في المائة و70 في المائة من القوة العاملة في البلدين على التوالي)، وعلى صعيد المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (في توغو، تشكل الزراعة

[4] وفقا لبيانات ساعة الفقر العالمية. يقع مستوى خط الفقر الوطني عند دولار أمريكي واحد للفرد في اليوم.
[5] الاستبيان الموحد للمؤشرات الأساسية للرفاه، البنك الدولي، 2015.
[6] المصدر: الخطة الاستراتيجية لتنمية القطاع الزراعي.
[7] بلغت النسبة 24.4 في المائة في بنن، و22.5 في المائة في توغو.

41 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي،[8] بينما تساهم في بنن بنسبة 23 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و75 في المائة من عائدات التصدير). ويغلب على القطاع الزراعي في كلا البلدين طابع المزارع الصغيرة وتهيمن عليه زراعة المحاصيل الغذائية، ولا سيما الكسافا، والبطاطا الحلوة، والذرة، والأرز، والذرة الرفيعة، والخضروات وفول الصويا.

6- **الموقع الاستراتيجي من وجهة نظر تجارية**. تقع بنن وتوغو في مركز حساس بالنسبة للاقتصادات الرئيسية في المنطقة – حيث تقع جمهورية نيجيريا الاتحادية في الشرق وجمهورية غانا وجمهورية كوت ديفوار في الغرب – علاوة على موقعهما الاستراتيجي بين النافذة البحرية لخليج غينيا (مينائي لومي وكوتونو) والبلدان غير الساحلية في منطقة الساحل الذي يسمح لهما بالاستفادة من هذه الأسواق النامية. ووفقا للإحصاءات المتاحة، تمثل التجارة بين الأقاليم على مستوى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ما بين 8 و13 في المائة من إجمالي التجارة في المنطقة. وساهمت بنن وتوغو في المتوسط بنسبة 2 في المائة و1.6 في المائة على التوالي من تجارة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مع بلدان ثالثة للفترة 2013-2017. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من النصوص والمعايير المجتمعية ذات الصلة، لا يزال القطاع غير الرسمي يهيمن على هذه التجارة، كما يتم إغفالها إلى حد كبير في التحليلات الإحصائية والاقتصادية.

7- **الاستراتيجيات والسياسات الإقليمية والوطنية**. بنن وتوغو بلدان عضوان في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وخلال السنوات العشر الماضية، تطورت هذه المساحات الاقتصادية بفضل سياسات زراعية إقليمية اضطلعت وكالات منفذة بإدارتها بالترافق مع استراتيجيات وأدوات مالية. وتهدف السياسة الزراعية الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى المساهمة بصورة مستدامة في الأمن الغذائي والتغذوي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحد من الفقر في دولها الأعضاء، علاوة على مكافحة أوجه عدم المساواة بين المناطق، والأقاليم والبلدان. ويتم تطبيقها على المستوى الوطني - ولا سيما في بنن وتوغو - من خلال البرامج الوطنية للاستثمارات الزراعية والأمن الغذائي والتغذوي.

8- **الجهات الفاعلة والنظم المؤسسية الرئيسية**. على المستوى الإقليمي، توجد العديد من المؤسسات والشبكات للجهات الفاعلة الاقتصادية الهامة. وتضطلع الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية، التي أنشأتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عام 2011، بمسؤولية ضمان التنفيذ التقني للبرامج والمشروعات الاستثمارية الإقليمية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومع 20 عاما من الخبرة في الدفاع عن التكامل الإقليمي، تنشط شبكة المنتجين ومنظمات الفلاحين في غرب أفريقيا في كافة مجموعات العمل وعمليات الحوار السياساتي التي أطلقتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل مناقشة تصميم السياسة الزراعية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتنفيذها وتقييمها، علاوة على الاستجابة للأزمة الصحية الناتجة عن جائحة كوفيد-19. وأخيرا، تعد اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل كيانا إقليميا يتمثل هدفه في الاستثمار في البحوث الخاصة بالأمن الغذائي والآثار السلبية لتغير المناخ.

**الجوانب الخاصة المتعلقة بأولويات التعميم المؤسسي في الصندوق**

9- تمشيا مع التزامات التعميم التي تم التعهد بها في إطار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، تم التثبت من أن البرنامج:

☒ يتضمن تمويل المناخ؛

☒ يراعي التحول الجنساني؛

☒ يراعي قضايا التغذية؛

[8] بيانات عام 2016.

☒ يراعي قضايا الشباب.

10- **البيئة وتغير المناخ**. سيساهم البرنامج في تحقيق هدف التنمية المستدامة 13 بفضل إدماجه لاستراتيجية من أجل التكيف مع تغير المناخ تعزز قدرات سكان الريف. وفي بنن كما في توغو، يترك تغير المناخ آثارا سلبية على الزراعة. وتؤدي موجات الجفاف الدورية إلى تسريع تدهور الأراضي، كما تؤثر التغيرات في درجات الحرارة ومعدلات هطول الأمطار على المواسم الزراعية. وتتضمن الآثار المترتبة على القطاع الزراعي تفشي الآفات الحشرية، وانخفاض الغلة، وتدني الإنتاجية مما يؤدي إلى تراجع العرض من المواد الغذائية والمنتجات النباتية والحيوانية، وانخفاض مستوى دخل المنتجين وتدهور الأراضي.

11- **التمايز بين الجنسين وتمكين النساء**. تواجه النساء في كلا البلدين، على الرغم من مشاركتهن القوية في القطاع، عددا أكبر من القيود بالمقارنة مع الرجال في الوصول إلى عوامل الإنتاج الزراعي – الأراضي، والمياه لأغراض الزراعة، والموارد الطبيعية، والمشورة التقنية والتمويل. وغالبا ما تكون المهام الزراعية التي تؤديها النساء (حصاد الأرز، والتسويق، وزراعة محاصيل البستنة) أكثر مشقة وأقل أجرا، كما أنها لا تسمح لهن بضمان استقلاليتهن المالية. وفي كثير من الأحيان، يؤدي هذا الوضع الذي يتفاقم نتيجة ارتفاع معدلات الأمية التي تسجل مستويات أعلى في صفوف النساء[9] إلى حالات خطيرة من انعدام الأمن الغذائي. غير أن النساء يؤدين دورا مهيمنا في نقل القيم الخاصة بالغذاء والتغذية إلى الأجيال الشابة، وكذلك في الأنشطة المجتمعية وحتى السياسية بصورة متزايدة.

12- **إدماج شباب الريف وعمالتهم**. في كلا البلدين، تتألف غالبية السكان من الشباب،[10] وتبلغ نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عاما 37 في المائة و32 في المائة على التوالي.[11] ومع ذلك، لا تزال مشاركة الشباب في منظمات المنتجين محدودة جدا، وذلك بشكل خاص نتيجة تقييد وصولهم إلى الأراضي والعلاقات بين الأجيال ذات الطبيعة الهرمية للغاية. ويضطر الشباب بشكل عام إلى النزوح من الأرياف بسبب افتقار الأنشطة الزراعية إلى الجاذبية، وعدم كفاية المنافذ الاقتصادية، وصعوبة الظروف المعيشية عموما (محدودية الوصول إلى التعليم، والخدمات الصحية، والأنشطة الثقافية والرياضية، ونقص الاتصال المادي والرقمي).

13- **المشاكل الغذائية والتغذوية**. لا يزال مستوى انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في بنن مرتفعا (يعاني 1.1 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي[12])، ولا سيما في المناطق الريفية، وذلك نتيجة نقص توافر بعض الأغذية الأساسية في مناطق مختلفة من البلاد؛ في حين يصنف انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في توغو بأنه "خطير"، حيث يعاني حوالي 1.5 مليون شخص من سوء التغذية. وأحرز البلدان تقدما في تحقيق الأهداف التغذوية الوطنية، إلا أن معدلات زيادة الوزن والسمنة، وخاصة بين النساء، بدأت تنذر بالخطر. وبالإجمال، تشتد حدة انعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية (71 في المائة) بالمقارنة مع المناطق الحضرية (38.4 في المائة)، ويعود السبب في ذلك بصورة أساسية إلى نقص الوصول إلى مجموعات غذائية أساسية محددة في العديد من

[9] وفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وخلال الفترة 2008-2012، بلغت نسبة النساء المتعلمات 72.7 في المائة مقابل 86.9 في المائة من الرجال (الفئة العمرية 15-24 عاما).

[10] وفقا لميثاق الشباب الأفريقي، يتم تعريف الشباب على أنهم أشخاص تتراوح أعمارهم بين 15 و35 عاما. ويتوافق هذا التعريف مع التعريف المعتمد في السياسة الوطنية للشباب في بنن. أما في توغو، فيختلف تعريف الشباب حسب السياق والهدف المنشود: من حيث التنمية الديمغرافية والاجتماعية، يتألف السكان الشباب من الأشخاص من الجنسين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عاما. إلا أنه في مجال تعزيز العمالة، وريادة الأعمال والإدماج الاجتماعي والاقتصادي، والسياسات والمشروعات الإنمائية، مثل المشروع الوطني لتعزيز المبادرات الفردية الريفية ومشروع دعم التوظيف ودمج الشباب في القطاعات الواعدة، يتم استهداف الشباب على أنهم الأشخاص من الجنسين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و40 عاما. ويقترح فريق تصميم البرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية الأخذ بالفئة العمرية 18-35 عاما لكلا البلدين، كما يوصي الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية التابعة للبرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية بالبدء من خلال إيجاد موقف موحد بين البلدين.

[11] التعداد العام للسكان والمساكن (2013)، وزارة التخطيط والتنمية والمعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية والديمغرافية في بنن؛ دراسة حول انتقال الشباب والشابات في توغو من المدرسة إلى الحياة العملية (2014).

[12] حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2019، "الاحتراز من حالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي"، روما، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

المناطق، علاوة على تدني مستوى دخل الأسر التي تترأسها نساء.

14- **الأشخاص ذوو الإعاقة**. وفقا لمنظمة الصحة العالمية، يقدر عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في بنن وتوغو بحوالي 000 840 و000 620 شخص[13] على التوالي، ولا يرتاد 60 في المائة و66 في المائة منهم المدرسة.[14] ولا تزال الأسر التي تشتمل على أشخاص ذوي إعاقة ضعيفة للغاية نتيجة هشاشتها، وإقصائها، ووصمها وفقرها، مما يزيد من صعوبة اندماجها الاقتصادي ووصولها إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.

**مسوغات انخراط الصندوق**

15- تبرز مسوغات البرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية على عدة مستويات. **على المستوى الحدودي**: تتمثل إحدى العقبات الرئيسية التي تواجه التجارة بين الأقاليم في ضعف الاستثمارات في البنية التحتية للتجارة الريفية (الأسواق، والطرق، والخدمات اللوجستية، والكهرباء، وما إلى ذلك) وعدم كفايتها، مما يحد من إمكانات مراكز الجمع الزراعي في توغو وبنن والأسواق أو المراكز المرتبطة بها للتصدير إلى شبه الإقليم. وبالتالي، فإنه من الضروري: (1) تصميم مراكز زراعية وبنية تحتية حدودية من منظور شبه إقليمي بدعم من السلطات العامة الوطنية، والمجتمعات المحلية، والقطاع الخاص ومنظمات المنتجين؛ (2) تطوير لوجستيات حديثة وفعالة لتشغيل أسواق زراعية شبه جملة جيدة الاتصال بشبكة المسارات والطرق الريفية، والتي يمكن استخدامها على مدار السنة بفضل نظم الصيانة الفعالة.

16- **على مستوى السياسات والأحكام الإقليمية**: لا يزال تكامل الأسواق الإقليمية يعاني من العوائق المتمثلة بافتقار بعض السياسات الإقليمية للفعالية وضعف ترجمتها إلى استثمارات عامة وخاصة ذات أهمية، فضلا عن عدم مراعاة الجوانب البيئية وإمكانيات الابتكارات الرقمية[15] بصورة كافية. وبالإضافة إلى ذلك، يهيمن القطاع غير الرسمي على التجارة الزراعية، ولا سيما على طول المحاور الثانوية عبر الحدود، كما يتم إغفالها إلى حد كبير في التحليلات الإحصائية والاقتصادية الأساسية اللازمة لتقييم مساهمة القطاع. ويتيح إدماج البرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية في الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية وصلته بالشؤون التجارية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إمكانية تنفيذ رصد دقيق للسياسات الإقليمية وكذلك إثراء المناقشات وإحداث التغييرات المقترحة من قبل أصحاب المصلحة (وزارات البلدان المعنية، ومنصات الإقليمية والقطرية لمنظمات المنتجين، من بين جهات أخرى).

17- وتكمن **الميزة النسبية للصندوق** من ناحية في درايته في مجال دعم صغار المنتجين الأسريين من أجل تحقيق إنتاجية أكثر استدامة وموجهة نحو الأسواق (ضمن نهج إقليمي شمولي مشابه للنهج التي طورتها مشروعات أخرى في أفريقيا الغربية والوسطى[16])، وترفد أنشطة الحوار السياساتي التي تنخرط فيها منظمات المنتجين. ومن ناحية أخرى، يتمتع الصندوق بميزة هامة نظرا لأنه يمول بالفعل منحتين من شأنهما تهيئة بيئة مواتية لتنفيذ البرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية، وهما: (1) المنحة في إطار مشروع الزراعة الأسرية، والأسواق الإقليمية وممرات التجارة عبر الحدود في منطقة الساحل،[17] والتي تهدف إلى تحسين الأمن الغذائي، وتعزيز النمو الاقتصادي والقدرة على الصمود، والحد من الفقر في منطقة الساحل وغرب أفريقيا من خلال سوق مشتركة متكاملة؛ (2) المنحة الإقليمية لمنظمات المزارعين في أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي (2019-2023) والتي تضطلع شبكة المنتجين ومنظمات الفلاحين في غرب أفريقيا بتنفيذها في شبه الإقليم

[13] الهيئة الدولية لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة، توغو. على الرغم من ذلك، يقدر اتحاد توغو لجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة أن هذا العدد يمكن أن يصل إلى 000 900 شخص، أو 15 في المائة من السكان (2012).

[14] الظروف المعيشية للأشخاص ذوي الإعاقة في توغو: دراسة تشمل 30 مجتمعا محليا في توغو، يونيو/حزيران 2007.

[15] على سبيل المثال، لا تزال توجد العديد من الحواجز غير المادية أمام تدفق التبادلات التجارية، من قبيل تطبيق التعريفات، والتدابير غير الجمركية، مثل المضايقات على الطرق، والضرائب غير الرسمية، والبيروقراطية المفرطة (الأشرطة الحمراء)، إلخ.

[16] برنامج التنمية الزراعية الأسرية في النيجر، ومشروع تنويع الزراعة الأسرية والأسواق المتكاملة والتغذية والصمود في وجه تغير المناخ في غينيا-بيساو، ومشروع الزراعة الأسرية والقدرة على الصمود والأسواق في غينيا العليا والوسطى في غينيا.

[17] ستضطلع اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية بتنفيذ هذا المشروع.

(وعلى وجه الخصوص المنتديات القطرية لمنظمات المنتجين في بنن وتوغو)، لدعم قدراتها المؤسسية والاقتصادية وفي مجال استقطاب التأييد. وستسمح هذه التدخلات المختلفة للصندوق، من خلال تكاملها وتآزرها، بإبراز صورته وإحداث أثر على المستوى الإقليمي.

### باء – الدروس المستفادة

18- سيستفيد البرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية من مختلف الدروس المستخلصة[18] من تجربة الصندوق في البلدين المستهدفين وفي شبه الإقليم في مواضيع مماثلة، وكذلك من المنظمات الشريكة الرئيسية مثل الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية وشبكة المنتجين ومنظمات الفلاحين في غرب أفريقيا – والتي تسمح استراتيجيات ونهج الرسملة فيها بالفعل باستخلاص الدروس من عملياتها. ويمكن ذكر، على سبيل المثال، الدروس المستخلصة من **نهج تنمية الإقليم**، وهي: (1) فعالية إشراك منظمات المنتجين في ديناميات جمع المنتجات وتسويقها؛ (2) أهمية دعم عرض قوي للخدمات الاقتصادية لصالح المستخدمين في أسواق شبه الجملة، بهدف الإدارة المستدامة لهذه الأسواق؛ (3) فعالية نهج الهندسة الاجتماعية متعدد الجهات الفاعلة كمقدمة لأنشطة الهندسة المدنية من أجل ضمان ملكية العملية. **وفيما يتعلق بالتغذية**، سيستلهم البرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية من الممارسات الجيدة في مجال تعزيز التغذية التي اعتمدها الشركاء في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما برامج التغذية المدرسية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي. **وفيما يتعلق بقضايا التمايز بين الجنسين**، أظهرت المشروعات في المنطقة أن أنشطة بناء قدرات المنظمات الاجتماعية والاقتصادية والمشروعات النسائية، ومحو الأمية، وتنمية الدور القيادي، والتخفيف من العوائق (التي تحد الوصول إلى الأراضي، والائتمان، والدخل، ورعاية الأطفال، والعمالة والصحة)، ودعم التسويق، تشكل ركائز أساسية لتمكين النساء. **وفيما يخص مشاركة الشباب**، أظهرت الدروس المستفادة من مشروعات الشباب لريادة لأعمال (لا سيما المشروع الوطني لتعزيز المبادرات الفردية الريفية في توغو، ومشروع التدريب المهني لشباب الريف، ودعم العمالة وريادة الأعمال في مالي، واللذين يمولهما الصندوق)، أن دعم المهارات، والدعم التقني، والوصول إلى التمويل تعد ثلاثة شروط أساسية كي يتمكن الشباب من التحرر والتحول إلى جهات فاعلة رئيسية في القطاع الريفي. كما سيستلهم البرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية من العمليات الإقليمية التابعة لشركاء آخرين، مثل مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي، مع التركيز على أهمية الحوار السياساتي، والمصلحة الكامنة في الترسيخ المؤسسي الإقليمي، وما تتمتع به هذه العمليات من إمكانات أكبر لإحداث الأثر وتوسيع النطاق.

## ثانيا – وصف البرنامج

### ألف ـ الأهداف، والمنطقة الجغرافية للتدخل، والمجموعات المستهدفة

19- يتمثل **الهدف العام** للبرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية في تنشيط التجارة الزراعية الإقليمية بغية تهيئة فرص العمل لصالح النساء والشباب، وزيادة الدخل وتحسين الأمن الغذائي والتغذية لفقراء الريف. ويكمن **الهدف الإنمائي** في دعم التحول المستدام للزراعة الأسرية في بنن وتوغو من خلال تحسين أداء المراكز التجارية شبه الإقليمية وممرات النقل عبر الحدود، بالترافق مع تعزيز ريادة الأعمال الريفية للشباب والنساء، والإدماج الكامل لأصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق الوطنية وشبه الإقليمية.

20- وسيتم تنفيذ البرنامج على مدى ست سنوات في المناطق الحدودية في توغو وبنن وفي المناطق التي تتضمن مراكز وممرات تجارية إقليمية هامة. ويكمن مبرر هذا الاختيار فيما يلي: (1) ترسيخ الأسواق الحدودية في الممرات التجارية شبه الإقليمية؛ (2) الحاجة إلى تدخل مرن في مستجمعات المياه الفرعية الزراعية بغية تعزيز إمكاناتها؛ (3) ارتفاع معدلات الفقر وسوء التغذية (وانعدام الأمن الغذائي في توغو) في المناطق الريفية

[18] انظر القائمة الكاملة للدروس المستفادة في الذيل الخامس.

النائية.

21- وسيولي البرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية اهتماما خاصا لاستهداف النساء، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة من خلال رابطاتهم الوطنية. وستعود تدخلات البرنامج بفوائد على حوالي 000 144 أسرة ريفية (أكثر من 000 833 شخص)، بما في ذلك 000 99 أسرة في بنن و000 45 أسرة في توغو. وسيستفيد من البرنامج ما لا يقل عن 40 في المائة من النساء وما لا يقل عن 40 في المائة من الشباب.[19]

## باء - المكونات، والنواتج، والأنشطة

22- سيتضمن البرنامج المكونات التالية: (1) تكامل الأسواق وريادة الأعمال الريفية؛ (2) التحول نحو زراعة أسرية متكيفة مع تغير المناخ؛ (3) الحوار السياساتي وانخراط المواطنين.

23- **المكون 1: تكامل الأسواق وريادة الأعمال الريفية**. ينطوي هذا المكون على تحسين تسويق إنتاج المزارع الأسرية في شبه الإقليم من خلال: (1) إنشاء مناطق إنتاج معاد تأهيلها للأسواق الزراعية الإقليمية، وضمان الوصول المتسق والدائم (الطرق الريفية)؛ (2) إعادة تأهيل أسواق شبه الجملة القائمة وتحسين نوعيتها، ولا سيما من خلال ضمان كفاءة الخدمات المقدمة للمستخدمين؛ (3) الإدارة المستدامة للبنية التحتية الاقتصادية العامة وصيانتها؛ (4) تعزيز قدرات ريادة الأعمال للشباب والنساء ومنظمات المنتجين العاملة في المناطق التي تؤثر عليها هذه الأسواق اقتصاديا.

24- **المكون 2: التحول نحو زراعة أسرية متكيفة مع تغير المناخ**. يتمثل الهدف من هذا المكون في تمكين المزارعين الأسريين من زيادة إنتاجهم وقدرتهم على التكيف مع الصدمات الخارجية، ولا سيما الصدمات المناخية، بصورة مستدامة، وذلك من خلال تنويع إنتاجهم وتحسين ممارساتهم التغذوية. وهو يتألف من ثلاثة مكونات فرعية: (1) تنمية زراعة مستدامة وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ؛ (2) الإدارة المستدامة للري؛ (3) تحسين الأمن التغذوي للأسر ودعم مشاركة النساء.

25- **المكون 3: الحوار السياساتي وانخراط المواطنين**. يشكّل هذا المكون جزءا من آلية التنسيق الإقليمي الخاصة بالبرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية، والتي سيجري ترسيخها المؤسسي ضمن الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية وتمويلها بصورة مشتركة من خلال منحة إقليمية في إطار البرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية، وستتم إحالة المنحة المذكورة أيضا إلى المجلس التنفيذي للصندوق (انظر الملحق). وينطوي هذا المكون على: (1) المساهمة في التخفيف من قيود السياسات التجارية المرتبطة بالتجارة بين الأقاليم، وعلى وجه الخصوص السياسات غير الجمركية، بغية تحديد الثغرات التنظيمية (المعايير، ونوعية المنتجات الزراعية)؛ (2) تعزيز قدرات المجموعات المستهدفة والشركاء الاستراتيجيين للبرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية على كافة المستويات من أجل استقطاب التأييد لصالح سياسات عامة أكثر ملاءمة لتكامل السوق الإقليمي؛ (3) تعزيز قدرات المجتمع المدني المنظم في المناطق الريفية في مجال رصد وتقييم تنفيذ البرنامج (انخراط المواطنين).

## جيم - نظرية التغيير

26- سيدعم البرنامج تكامل الأسواق الإقليمية عبر الحدود، والتي تتسم بالكفاءة والفعالية، ضمن ممرات التجارة الإقليمية بغية دفع عجلة تحول هيكلي لصالح الزراعة الأسرية المستدامة والموجهة نحو الأسواق. ويسعى

[19] تتمثل الطريقة المستخدمة فيما يلي: تم إجراء الحسابات باستخدام بيانات الاستشعار عن بعد. وتمثل الوحدات عدد الأشخاص لكل بيكسل مع تعديل مجاميع البلدان لتتوافق مع التقديرات السكانية الرسمية (والتي أعدتها شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في الأمم المتحدة، تنقيح توقعات عام 2019 لسكان العالم). وتمت مقاطعة البيانات المأخوذة من مركز البيانات والتطبيقات الاجتماعية والاقتصادية التابع لاتحاد الشبكة الدولية لمعلومات علوم الأرض (2018)، ونظام التصنيف العالمي حسب المستويات الإدارية لمنظمة الأغذية والزراعة، ومقارنتها ببيانات الاحصائيات الرسمية لكل بلد. ويبلغ متوسط حجم الأسرة 5.3 أفراد في توغو و6 أفراد في بنن.

البرنامج إلى تحسين دخل 000 144 أسرة ريفية ضعيفة (أي 000 813 شخص)، بما يشمل 40 في المائة من رواد الأعمال من الشباب والنساء الذين يتلقون الدعم للاستثمار في الترويج للمنتجات المحلية في الأسواق. وسيتطلب تحقيق تكامل التجارة الإقليمية استثمارات كبيرة في تطوير شبكة متسقة من البنى التحتية الاقتصادية، والتي تعتبر بمثابة منفعة عامة إقليمية، كما سيشمل إعادة تأهيل تسعة أسواق شبه جملة عبر الحدود، و18 مركزا للجمع في المناطق، و500 كيلومتر من الطرق الريفية، وإدارتها المستدامة. وسيشارك المستفيدون في تحديد الاحتياجات، بالإضافة إلى إدارة البنية التحتية وصيانتها. وستتيح هذه الشبكة الإقليمية للأسواق المعاد تأهيلها وتنشيطها فك عزلة أحواض الإنتاج، وسيتم تلبية الطلب المتزايد الناتج من خلال زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة 30 في المائة (الأرز، ومحاصيل البستنة والمحاصيل المرتبطة بها). وستكون هذه الزيادة ممكنة بفضل تحسين إنتاجية نظم الإنتاج المتنوعة والقادرة على الصمود في وجه المخاطر المناخية (000 16 هكتار من الأراضي في مستجمعات المياه الفرعية والتي تحيط بمساحة 4 000 هكتار من السهول والأراضي المنخفضة). كما ستعمل الشبكة الإقليمية على تيسير إدارة الموارد الطبيعية عبر الحدود.

27- وسيسمح الحوار السياساتي الفعال والمدمج في الهيئات الإقليمية لصياغة السياسات العامة في القطاع، والذي تغنيه آليات رصد وتقييم شاملة للمواطنين ويتم تنفيذها في الوقت المناسب، للبرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية بأن يكون أكثر استراتيجية، ومنهجية، واستدامة: (1) عن طريق سد الفجوات القائمة في السياسات الإقليمية والوطنية (أي عن طريق تحديد وإزالة العقبات، سواء المادية أو غيرها، لصالح تجارة زراعية فعالة عبر الحدود بين البلدين) ؛ (2) توسيع نطاق وصول صغار المنتجين الضعفاء، ولا سيما الشباب والنساء، إلى بقية الأسواق الكبرى، سواء الإقليمية أو بين الأقاليم.

28- ويهدف البرنامج إلى إشراك الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة بغية تزويدهم بفرص تجارية أكبر. وعلى هذا الأساس، سيتم تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالتدريب في مجال ريادة الأعمال وتمويل خطط الأعمال لصالح 150 1 من رواد الأعمال الزراعية (الشباب، والنساء والأشخاص ذوو الإعاقة)، كما ستقوم تعاونيات ريفية للشباب والنساء بإطلاق 90 مبادرة.

## دال ـ المواءمة، والملكية، والشراكات

29- **على المستوى الإقليمي/القاري**، سيساهم البرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية بشكل مباشر في خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وبرنامج التنمية الزراعية الأفريقية التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والسياسات والبرامج المتعلقة بشكل خاص بالمجالين الزراعي والتجاري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وأهداف التنمية المستدامة التالية 1، و2، و5، و8، و10، و13.[20] وعلى المستوى الوطني، سيدعم البرنامج الخطة الاستراتيجية لتنمية القطاع الزراعي في بنن والخطة الوطنية للتنمية في جمهورية توغو. وسيتماشى البرنامج مع وثائق التوجهات الاستراتيجية المعتمدة من قبل الحكومتين والصندوق.[21]

30- **الشراكات**. سيقوم البرنامج، من خلال ترسيخه ضمن الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية، بتطوير أوجه التآزر مع الشركاء الوطنيين والدوليين المنخرطين بالفعل مع المؤسسات الاقتصادية الإقليمية الرئيسية في مجالات تدخل البرنامج بحيث يتم ضمان ملاءمة استراتيجية الاستهداف واتساقها، بالإضافة إلى ضمان تدخلات تصب في مصلحة المستفيدين. كما سيقيم البرنامج شراكات استراتيجية مع منتديات منظمات المنتجين الوطنية والإقليمية (تنسيق جمهورية توغو لمنظمات المزارعين والمنتجين الزراعيين، والمنتدى الوطني لمنظمات

[20] هدف التنمية المستدامة 1: القضاء على الفقر؛ هدف التنمية المستدامة 2: القضاء التام على الجوع؛ هدف التنمية المستدامة 5: المساواة بين الجنسين؛ هدف التنمية المستدامة 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد؛ هدف التنمية المستدامة 10: الحد من أوجه عدم المساواة؛ هدف التنمية المستدامة 13: إجراءات التصدي لتغير المناخ.

[21] برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للفترة 2018-2022 لجمهورية بنن، ومذكرة الاستراتيجية القطرية للفترة 2018-2020 لجمهورية توغو (من المزمع إعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج في عام 2020).

الفلاحين والمنتجين الزراعيين في بنن وشبكة المنتجين ومنظمات الفلاحين في غرب أفريقيا)، وسينظر أيضا في إرساء شراكات مع المنظمات الأخرى المنخرطة في الأنشطة عبر الحدود وتوليد المعلومات (شبكة الحبوب في غرب أفريقيا على سبيل المثال). وفيما يخص تحليل السياسات وجمع البيانات، سيقوم البرنامج بإرساء شراكات مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، وذلك بتآزر وثيق مع برنامج الزراعة الأسرية، والأسواق الإقليمية وممرات التجارة عبر الحدود في منطقة الساحل. وإلى جانب الشراكة المالية مع صندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط من أجل التنمية الدولية (صندوق الأوبك للتنمية الدولية)، تم إجراء اتصالات أخرى بهدف توسيع الشراكات.[22] وبصفته وكالة تابعة للأمم المتحدة، سيحافظ الصندوق على عمليات التبادل ضمن فريق الأمم المتحدة القطري للبلدين بهدف تحفيز منظمات الأمم المتحدة الأخرى بشكل أكبر على النظر في أوجه التآزر والتكامل الممكنة بين البرنامج وإجراءاتها الجارية أو المزمعة. وعلى المستوى الوطني، سيتم تنفيذ البرنامج بالشراكة والتآزر مع البرامج الاستراتيجية الرئيسية لحكومتي البلدين، ولا سيما تنمية المراكز الزراعية في توغو ومراكز التنمية الزراعية في بنن. وفيما يتعلق بالشراكة المحتملة مع مصرف التنمية الأفريقي، وبانتظار تحري إمكانيات التمويل المشترك، يمكن للشراكة أن تقتصر على أنشطة تبادل المعرفة أو الحوار السياساتي.

## هاء - التكاليف، والفوائد والتمويل

31- تمشيا مع منهجيات المصارف الإنمائية متعددة الأطراف فيما يخص تمويل المناخ، يشمل البرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية تمويلا من الصندوق يتعلق بتغير المناخ تعادل قيمته الإجمالية 000 529 19 دولار أمريكي (حيث يتم تقديم مبلغ 500 964 6 دولار أمريكي من برنامج القروض والمنح الخاص بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق). ويبلغ تمويل التكيف مع تغير المناخ 000 231 14 دولار أمريكي (بما في ذلك 500 115 5 دولار أمريكي من التجديد الحادي عشر للموارد)، ويبلغ تمويل التخفيف من آثار تغير المناخ 000 298 5 دولار أمريكي (بما في ذلك 000 849 1 دولار أمريكي من التجديد الحادي عشر للموارد). وتعادل المبالغ الإفرادية لتمويل المناخ الخاصة بكل بلد: 000 529 12 دولار أمريكي لبنن (بما في ذلك 500 264 6 دولار أمريكي من تمويل المناخ بموجب التجديد الحادي عشر للموارد) و000 000 7 دولار أمريكي لتوغو (بما في ذلك 000 700 دولار أمريكي من تمويل المناخ بموجب التجديد الحادي عشر للموارد).

### تكلفة البرنامج

32- سيمتد تنفيذ البرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية في بنن وتوغو على مدى ست سنوات (2021-2026). وتقدر تكلفته الإجمالية، بما في ذلك مخصصات الطوارئ، بمبلغ 108.6 مليون دولار أمريكي، أي حوالي 63.5 مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية موزعة بين المكون الأول، تكامل الأسواق وريادة الأعمال الريفية، بقيمة 53.8 مليون دولار أمريكي، أي 31.5 مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (49.5 في المائة)؛ والمكون 2، التحول نحو زراعة أسرية متكيفة مع تغير المناخ، بقيمة 38.5 مليون دولار أمريكي، أي 22.6 مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (35.5 في المائة)؛ والمكون 3، الحوار السياساتي وانخراط المواطنين، بقيمة 5.9 مليون دولار أمريكي، أي 3.4 مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (5.4 في المائة)؛ وتكاليف تنفيذ بقيمة 10.4 مليون دولار أمريكي، أي 6 مليارات فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (9.6 في المائة).

33- وسيتم تمويل الأنشطة الإقليمية للبرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية بمبلغ إجمالي قيمته 5 ملايين دولار أمريكي على النحو التالي: منحة إقليمية من الصندوق بقيمة 2 مليون دولار أمريكي، ومنحة إقليمية من صندوق الأوبك للتنمية الدولية بقيمة 1 مليون دولار أمريكي (ويقابل المنحتين العمود "المنح الإقليمية من الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية" في الجدول أدناه)، وإعادة إقراض قطري (من مكون المنح) بقيمة 2 مليون

[22] البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، ومملكة هولندا، إلخ.

دولار أمريكي، منها 1.2 مليون دولار أمريكي من بنن و0.8 مليون دولار أمريكي من توغو.

الجدول 1

**تكاليف البرنامج حسب المكون (والمكون الفرعي) والبلد بما في ذلك المنح الإقليمية[23]**

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

| *المكون/المكون الفرعي* | بنن | | توغو | | *المنح الإقليمية المقدمة من الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية* | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % |
| **1. تكامل الأسواق وريادة الأعمال الريفية** | | | | | | | | |
| 1.1. إدارة البنية التحتية الاقتصادية ونظم الصيانة | 1 339.4 | 52.3 | 1 222.9 | 47.7 | - | - | 2 562.3 | 2.4 |
| 1.2. إعادة تأهيل البنية التحتية الاقتصادية | 22 946.4 | 56.9 | 17 381.1 | 43.1 | - | - | 40 327.5 | 37.1 |
| 1.3. ريادة الأعمال للنساء والشباب والتعاونيات المتمحورة حول الأسواق | 6 340.8 | 58.2 | 4 550.2 | 41.8 | - | - | 10 890.9 | 10.0 |
| **المجموع الفرعي** | **30 626.5** | **56.9** | **23 154.2** | **43.1** | **-** | **-** | **53 780.7** | **49.5** |
| **2. التحول نحو زراعة أسرية متكيفة مع تغير المناخ** | | | | | | | - | - |
| 2.1. تنمية زراعة مستدامة وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ | 5 135.1 | 58.9 | 3 577.5 | 41.1 | - | - | 8 712.6 | 8.0 |
| 2.2. الإدارة المستدامة للري | 18 096.9 | 67.5 | 8 726.8 | 32.5 | - | - | 26 823.6 | 24.7 |
| 2.3. تحسين الأمن التغذوي للأسر ودعم إشراك النساء | 1 560.8 | 52.2 | 1 431.9 | 47.8 | - | - | 2 992.7 | 2.8 |
| **المجموع الفرعي** | **24 792.8** | **64.3** | **13 736.2** | **35.7** | **-** | **-** | **38 529.0** | **35.5** |
| **3. الحوار السياساتي وإشراك المواطنين** | | | | | | | | |
| 3.1. الحوار السياساتي | 1 605.4 | 40.1 | 1 358.5 | 33.9 | 1 037.8 | 25.9 | 4 001.7 | 3.7 |
| 3.2. إشراك المواطنين | 417.1 | 22.8 | 415.0 | 22.7 | 1 000.0 | 54.6 | 1 832.2 | 1.7 |
| **المجموع الفرعي** | **2 022.5** | **34.7** | **1 773.6** | **30.4** | **2 037.8** | **34.9** | **5 833.9** | **5.4** |
| **4. الإدارة والتنسيق والرصد والتقييم** | | | | | | | **-** | |
| 4.1. إدارة البرنامج والدعم المؤسسي | 4 588.6 | 52.8 | 3 355.1 | 38.6 | 740.6 | 8.5 | 8 684.3 | 8.0 |
| 4.2. الرصد والتقييم وإدارة المعرفة | 797.0 | 46.0 | 713.9 | 41.2 | 221.6 | 12.8 | 1 732.6 | 1.6 |
| **المجموع الفرعي** | 5 385.6 | 51.7 | 4 069.0 | 39.1 | 962.3 | 9.2 | **10 416.9** | 9.6 |
| **المجموع** | **62 827.5** | **57.9** | **42 732.9** | **39.4** | **3 000.0** | **2.8** | **108 560** | **100.0** |

[23] يشار إليها باسم "المنح الإقليمية المقدمة من الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية" في الجدول، وهي منح من الصندوق ومن صندوق الأوبك للتنمية الدولية (والتي يجري التحقق منها حاليا).

الجدول 2

**تكاليف البرنامج حسب المكون (والمكون الفرعي) والجهة الممولة**

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

| المكون/المكون الفرعي | منحة الصندوق | | قرض الصندوق | | المنحة الإقليمية للصندوق | | قرض صندوق الأوبك للتنمية الدولية | | المنحة الإقليمية لصندوق الأوبك للتنمية الدولية | | الفجوة التمويلية | | مساهمة الحكومتين عينا | | مساهمة المستفيدين نقدا | | مساهمة المستفيدين عينا | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % |
| **1. تكامل الأسواق وريادة الأعمال الريفية** | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| 1.1. إدارة البنية التحتية الاقتصادية ونظم الصيانة | 2 275.4 | 88.8 | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 286.9 | 11.2 | - | - | - | - | 2 562.3 | 2.4 |
| 1.2. إعادة تأهيل البنية التحتية الاقتصادية | - | - | 6 674.4 | 16.6 | - | - | 20 777.3 | 51.5 | - | - | 3 675.5 | 9.1 | 9 200.2 | 22.8 | - | - | - | - | 40 327.5 | 37.1 |
| 1.3. ريادة الأعمال للنساء والشباب والتعاونيات المتمحورة حول الأسواق | - | - | 9 725.5 | 89.3 | - | - | - | - | - | - | - | - | 193.2 | 1.8 | 512.6 | 4.7 | 459.6 | 4.2 | 10 890.9 | 10.0 |
| **المجموع الفرعي** | **2 275.4** | **4.2** | **16 400.0** | **30.5** | **-** | **-** | **20 777.3** | **38.6** | **-** | **-** | **3 675.5** | **6.8** | **9 680.3** | **18.0** | **512.6** | **1.0** | **459.6** | **0.9** | **53 780.7** | **49.5** |
| **2. التحول نحو زراعة أسرية متكيفة مع تغير المناخ** | - | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| 2.1. تنمية زراعة مستدامة وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ | 2 859.0 | 32.8 | 5 320.2 | 61.1 | - | - | - | - | - | - | - | - | 522.1 | 6.0 | - | - | 11.3 | 0.1 | 8 712.6 | 8.0 |
| 2.2. الإدارة المستدامة للري | - | - | 8 162.2 | 30.4 | - | - | 4 222.7 | 15.7 | - | - | 6 324.6 | 23.6 | 4 046.6 | 15.1 | - | - | 4 067.7 | 15.2 | 26 823.6 | 24.7 |
| 2.3. تحسين الأمن التغذوي للأسر ودعم إشراك النساء | 2 744.3 | 91.7 | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 248.5 | 8.3 | - | - | - | - | 2 992.7 | 2.8 |
| **المجموع الفرعي** | **5 603.3** | **14.5** | **13 482.4** | **35.0** | **-** | **-** | **4 222.7** | **11.0** | **-** | **-** | **6 324.6** | **16.4** | **4 817.1** | **12.5** | **-** | **-** | **4 078.9** | **10.6** | **38 529.0** | **35.5** |
| **3. الحوار السياساتي وإشراك المواطنين** | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| 3.1. الحوار السياساتي | 2 820.2 | 70.5 | - | - | 1 037.8 | 25.9 | - | - | - | - | - | - | 143.7 | 3.6 | - | - | - | - | 4 001.7 | 3.7 |
| 3.2. إشراك المواطنين | 801.2 | 43.7 | - | - | - | - | - | - | 1 000.0 | 54.6 | - | - | 31.0 | 1.7 | - | - | - | - | 1 832.2 | 1.7 |
| **المجموع الفرعي** | **3 621.4** | **62.1** | **-** | **-** | **1 037.8** | **17.8** | **-** | **-** | **1 000.0** | **17.1** | **-** | **-** | **174.7** | **3.0** | **-** | **-** | **-** | **-** | **5 833.9** | **5.4** |
| **4. الإدارة والتنسيق والرصد والتقييم** | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| 4.1. إدارة البرنامج والدعم المؤسسي | 1 000.0 | 11.5 | 6 244.2 | 71.9 | 740.6 | 8.5 | - | - | - | - | - | - | 699.5 | 8.1 | - | - | - | - | 8 684.3 | 8.0 |
| 4.2. الرصد والتقييم وإدارة المعرفة | 999.9 | 57.7 | 373.4 | 21.6 | 221.6 | 12.8 | - | - | - | - | - | - | 137.6 | 7.9 | - | - | - | - | 1 732.6 | 1.6 |
| **المجموع الفرعي** | 1 999.9 | 19.2 | 6 617.5 | 63.5 | 962.3 | 9.2 | - | - | - | - | - | - | 837.1 | 8.0 | - | - | - | - | 10 416.9 | 9.6 |
| **المجموع** | **13 500** | **12.4** | **36 500** | **33.6** | **2 000** | **1.8** | **25 000.0** | **23.0** | **1 000** | **0.9** | **10 000** | **9.2** | **15 509** | **14.3** | **512.6** | **0.5** | **4 539** | **4.2** | **108 560** | **100.0** |

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن البرنامج يعاني من فجوة تمويلية تبلغ 10 ملايين دولار أمريكي (أي 9.2 في المائة من التكلفة الإجمالية) لم تتم تغطيتها وقت تقديمه.

الجدول 3

**تكاليف البرنامج حسب فئة الإنفاق والجهة الممولة**

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

| فئة الإنفاق | منحة الصندوق | | قرض الصندوق | | المنحة الإقليمية للصندوق | | قرض صندوق الأوبك للتنمية الدولية | | المنحة الإقليمية لصندوق الأوبك للتنمية الدولية | | الفجوة التمويلية | | مساهمة الحكومتين عينا | | مساهمة المستفيدين نقدا | | مساهمة المستفيدين عينا | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % |
| **أولا- التكاليف الاستثمارية** | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| **ألف. الأشغال** | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| 1. الأشغال، الهندسة المدنية | - | - | 8 746.9 | 16.4 | - | - | 25 000.0 | 47.0 | - | - | 9 878.0 | 18.6 | 9 576.2 | 18.0 | - | - | - | - | 53 201 | 49.0 |
| 2. الأشغال، الأراضي | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 2 369.1 | 36.8 | - | - | 4 067.7 | 63.2 | 6 437 | 5.9 |
| **المجموع الفرعي** | **-** | **-** | **8 746.9** | **14.7** | **-** | **-** | **25 000.0** | **41.9** | **-** | **-** | **9 878.0** | **16.6** | **11 945.3** | **20.0** | **-** | **-** | **4 067.7** | **6.8** | **59 638** | **54.9** |
| **باء- المعدات والمواد** | - | | | | | | | | | | | | | | | | | | - | |
| 1. المركبات | - | - | 122.0 | 77.0 | - | - | - | - | - | - | - | - | 36.4 | 23.0 | - | - | - | - | 158 | 0.1 |
| 2. المعدات والمواد | 254.0 | 12.2 | 1 327.9 | 63.9 | 25.2 | 1.2 | - | - | - | - | - | - | 472.5 | 22.7 | - | - | - | - | 2 080 | 1.9 |
| **المجموع الفرعي** | **254.0** | **11.3** | **1 449.9** | **64.8** | **25.2** | **1.1** | **-** | **-** | **-** | **-** | **-** | **-** | **508.9** | **22.7** | **-** | **-** | **-** | **-** | 2 238 | 2.1 |
| **جيم- السلع والخدمات والمدخلات** | 1 061.0 | 44.8 | 1 027.0 | 43.4 | 198.5 | 8.4 | - | - | 79.7 | 3.4 | - | - | 0.0 | 0.0 | - | - | - | - | 2 366 | 2.2 |
| **دال- الخدمات** | - | | | | | | | | | | | | | | | | | | - | |
| 1. المساعدة التقنية | 318.8 | 19.7 | 1 010.1 | 62.3 | - | - | - | - | - | - | - | - | 291.7 | 18.0 | - | - | - | - | 1 621 | 1.5 |
| 2. خدمات الاستشارة الوطنية | 3 091.7 | 38.0 | 3 446.0 | 42.4 | 8.7 | 0.1 | - | - | - | - | 122.1 | 1.5 | 1 461.9 | 18.0 | - | - | - | - | 8 130 | 7.5 |
| 3. خدمات الاستشارة الدولية | 103.3 | 1.9 | 3 842.5 | 72.0 | 318.5 | 6.0 | - | - | 204.9 | 3.8 | - | - | 866.2 | 16.2 | - | - | - | - | 5 335 | 4.9 |
| 4. التدريب وحلقات العمل والندوات | 5 116.5 | 51.1 | 3 326.2 | 33.2 | 847.1 | 8.5 | - | - | 715.4 | 7.1 | - | - | 0.0 | 0.0 | - | - | 8.5 | 0.1 | 10 014 | 9.2 |
| **المجموع الفرعي** | **8 630.3** | **34.4** | **11 624.9** | **46.3** | **1 174.3** | **4.7** | **-** | **-** | **920.4** | **3.7** | **122.1** | **0.5** | **2 619.8** | **10.4** | **-** | **-** | **8.5** | **0.0** | **25 100** | **23.1** |
| **هاء- المنح والإعانات** | 1 425.1 | 13.4 | 8 206.9 | 77.4 | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 512.6 | 4.8 | 462.4 | 4.4 | 10 607 | 9.8 |
| **واو- الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية** | 2 000.0 | 100.0 | - | - | | | - | - | | | - | - | - | - | - | - | - | - | 2 000 | 1.8 |
| **مجموع التكاليف الاستثمارية** | **13 370.3** | **13.1** | **31 055.6** | **30.5** | **1 398.0** | **1.4** | **25 000.0** | **24.5** | **1 000.0** | **1.0** | **10 000.1** | **9.8** | **15 074.0** | **14.8** | **512.6** | **0.5** | **4 538.6** | **4.5** | **101 949** | **93.9** |
| **ثانيا- التكاليف التشغيلية** | - | | | | | | | | | | | | | | | | | | - | |
| **ألف- الرواتب والعلاوات** | 129.7 | 2.5 | 4 541.2 | 89.0 | 434.0 | 8.5 | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 5 105 | 4.7 |
| **التكاليف التشغيلية** | - | - | 903.1 | 60.0 | 168.0 | 11.2 | - | - | - | - | - | - | 435.2 | 28.9 | - | - | - | - | 1 506 | 1.4 |
| **مجموع النفقات التشغيلية** | **129.7** | **2.0** | **5 444.3** | **82.3** | **602.0** | **9.1** | **-** | **-** | **-** | **-** | **-** | **-** | **435.2** | **6.6** | **-** | **-** | **-** | **-** | **6 611** | **6.1** |
| **المجموع** | **13 500** | **12.4** | **36 500** | **33.6** | **2 000** | **1.8** | **25 000** | **23.0** | **1 000** | **0.9** | **10 000** | **9.2** | **15 509** | **14.3** | **513** | **0.5** | **4 539** | **4.2** | **108 560** | **100.0** |

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن البرنامج يعاني من فجوة تمويلية تبلغ 10 ملايين دولار أمريكي (أي 9.2 في المائة من التكلفة الإجمالية) لم تتم تغطيتها وقت تقديمه.

الجدول 4

**تكاليف البرنامج حسب المكون (والمكون الفرعي) والسنة**

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

| *المكون/المكون الفرعي* | *2021* | *2022* | *2023* | *2024* | *2025* | *2026* | *المجموع* |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **1. تكامل الأسواق وريادة الأعمال الريفية** | | | | | | | |
| 1.1. إدارة البنية التحتية الاقتصادية ونظم الصيانة | 349.5 | 370.7 | 447.5 | 478.7 | 463.6 | 452.3 | 2 562.3 |
| 1.2. إعادة تأهيل البنية التحتية الاقتصادية | 33.8 | 724.1 | 6 871.6 | 16 429.3 | 13 447.6 | 2 821.1 | 40 327.5 |
| 1.3. ريادة الأعمال للنساء والشباب والتعاونيات المتمحورة حول الأسواق | 1 315.2 | 2 198.0 | 2 710.8 | 2 791.5 | 1 422.7 | 452.8 | 10 890.9 |
| **المجموع الفرعي** | **1 698.5** | **3 292.8** | **10 029.9** | **19 699.6** | **15 333.9** | **3 726.1** | **53 780.7** |
| **2. التحول نحو زراعة أسرية متكيفة مع تغير المناخ** | - | - | - | - | - | - | - |
| 2.1. تنمية زراعة مستدامة وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ | 770.8 | 1 536.7 | 2 703.6 | 2 347.3 | 785.2 | 569.0 | 8 712.6 |
| 2.2. الإدارة المستدامة للري | 141.9 | 445.3 | 7 433.5 | 11 261.2 | 7 477.6 | 64.2 | 26 823.6 |
| 2.3. تحسين الأمن التغذوي للأسر ودعم إشراك النساء | 214.0 | 640.1 | 606.1 | 687.7 | 478.0 | 366.9 | 2 992.7 |
| **المجموع الفرعي** | **1 126.7** | **2 622.0** | **10 743.3** | **14 296.2** | **8 740.8** | **1 000.1** | **38 529.0** |
| **3. الحوار السياساتي وإشراك المواطنين** | - | - | - | - | - | - | - |
| 3.1. الحوار السياساتي | 460.3 | 626.9 | 602.6 | 1 019.8 | 744.5 | 480.8 | 3 934.8 |
| 3.2. إشراك المواطنين | 168.9 | 212.0 | 423.2 | 364.3 | 340.4 | 323.3 | 1 832.2 |
| **المجموع الفرعي** | 629.2 | 838.9 | 1 025.8 | 1 384.1 | 1 084.9 | 804.1 | 5 767.0 |
| **4. الإدارة والتنسيق والرصد والتقييم** | - | - | - | - | - | - | - |
| 4.1. إدارة البرنامج والدعم المؤسسي | 2 517.2 | 1 067.7 | 1 072.7 | 1 479.2 | 1 352.1 | 1 222.4 | 8 711.3 |
| 4.2. الرصد والتقييم وإدارة المعرفة | 544.4 | 142.9 | 255.8 | 233.3 | 184.9 | 411.1 | 1 772.5 |
| **المجموع الفرعي** | **3 061.5** | **1 210.7** | **1 328.5** | **1 712.5** | **1 537.0** | **1 633.6** | **10 483.8** |
| **المجموع** | **6 515.9** | **7 964.3** | **23 127.4** | **37 092.3** | **26 696.5** | **7 163.9** | **108 560** |
| **المجموع (%)** | **%6** | **%7** | **%21** | **%34** | **%25** | **%7** | **%100** |

34- **المساهمات الوطنية.** ستكون مساهمات حكومتي جمهورية بنن وجمهورية توغو عينية بشكل أساسي في شكل إعفاء ضريبي، وتوفير الأراضي لبناء الأسواق ومراكز تجميع السلع، ومكاتب وحدة إدارة البرنامج.[24] وستكون مساهمات المستفيدين عينية، من ناحية، من خلال توفير الأراضي الزراعية لبناء منشآت الري والمدارس الحقلية للمزارعين، وتعبئة العمالة والسلع من أجل تنفيذ المشروعات الفرعية،[25] ومن ناحية أخرى، سيقدمون مساهمة نقدية لتمويل خطط التوحيد والاستدامة[26] للمشروعات الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم.

**استراتيجية وخطة التمويل والتمويل المشترك**

35- **ستشمل جهات تمويل البرنامج ما يلي:** (1) الصندوق، بما يعادل 52 مليون دولار أمريكي، أي 47.9 في المائة من التكلفة الإجمالية، بما في ذلك منحة إقليمية قدرها 2 مليون دولار أمريكي ومخصصات في إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لبنن وتوغو للفترة 2019-2021؛ (2) سيقدم صندوق الأوبك للتنمية الدولية[27] 26 مليون دولار أمريكي، أي 23.9 في المائة من التكلفة الإجمالية، بما في ذلك منحة إقليمية قدرها 1 مليون دولار أمريكي؛ (3) ستقدم حكومتا بنن وتوغو[28] حوالي 15.5 مليون دولار أمريكي، أي 14.3 في المائة من التكلفة الإجمالية؛ (4) سيقدم المستفيدون 5 ملايين دولار أمريكي أي 4.7 في المائة من التكلفة الإجمالية[29]؛ (5) فجوة تمويلية قدرها 10 مليون دولار أمريكي، أي 9.2 في المائة من التكلفة الإجمالية.[30]

36- وستكون خطة التمويل هذه موضع اتفاقيتين منفصلتين للتمويل. وستمول الأنشطة الإقليمية للبرنامج التي يبلغ مجموعها 5 ملايين دولار أمريكي من خلال منحة الصندوق الإقليمية البالغة 2 مليون دولار أمريكي، والمنحة الإقليمية لصندوق الأوبك للتنمية الدولية البالغة 1 مليون دولار أمريكي، ومخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لبنن وتوغو البالغة 2 مليون دولار أمريكي (60 في المائة و40 في المائة على التوالي، بما يتناسب مع نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لكل منهما).[31]

37- ومن المحتمل تغطية الفجوة التمويلية الإجمالية في إطار الدورات اللاحقة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (بموجب شروط تمويل تُحدد لاحقا ووفقا للإجراءات الداخلية والموافقة اللاحقة من قبل المجلس التنفيذي) ومن خلال التمويل المشترك الذي سيُحدد أثناء التنفيذ.

---

[24] بالنسبة لبنن، تبلغ قيمة تلك المساهمة 8.8 مليون دولار أمريكي (14 في المائة من التكلفة الإجمالية)؛ وبالنسبة لتوغو 6.7 مليون دولار أمريكي (15.7 في المائة من التكلفة الإجمالية).

[25] بالنسبة لبنن 3.7 مليون دولار أمريكي؛ وتوغو 0.8 مليون دولار أمريكي.

[26] بالنسبة لبنن 0.3 مليون دولار أمريكي (6.4 في المائة من التكلفة الإجمالية)؛ وتوغو 0.2 مليون دولار أمريكي (2.4 في المائة من التكلفة الإجمالية).

[27] يتفاوض بشأنها عقب رسالتين من حكومتي بنن وتوغو تطلبان فيهما منحة من صندوق أوبك للتنمية الدولية. وخلال مرحلة التصميم، أعرب ذلك الصندوق عن اهتمامه الكبير بالمساهمة في خطة التمويل.

[28] يعادل ذلك تغطية الرسوم والضرائب وتوفير مكاتب لوحدتي إدارة البرنامج وأراضي لإنشاء الأسواق.

[29] يشمل هذا التمويل، أولا مساهمة عينية من المستفيدين من خلال توفير الأراضي الزراعية لبناء منشآت الري والمدارس الحقلية للمزارعين، وتعبئة العمالة والسلع من أجل تنفيذ المشروعات الفرعية بمبلغ 4.5 مليون دولار أمريكي، وثانيا مساهمة نقدية لتمويل خطط التوحيد والاستدامة للمشروعات الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم بمبلغ 0.5 مليون دولار أمريكي. وسيؤدي دعم هذا البرنامج من خلال آلية حوافز التمويل الزراعي والصندوق الوطني للتنمية الزراعية إلى زيادة مساهمة المؤسسات المالية في التمويل الزراعي والوصول إلى الأسواق. ويصل تأثير المساندة المالية المتوقعة إلى أكثر من 2 مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية مخصصة لقطاعات السوق المختلفة التي يروج لها البرنامج.

[30] ستُعبأ هذه الاحتياجات المالية لتنفيذ جزء من البنية التحتية للأسواق (أسواق شبه الجملة ومراكز تجميع السلع والطرق الريفية) ومناطق بناء منشآت الري.

[31] ستوقع مذكرة تفاهم بين الوكالة الإقليمية للزراعة ولأغذية وكل وحدة من وحدتي إدارة البرنامج تحدد تلك الوكالة كشريك تنفيذي. وسيتعين على تلك الوكالة وضع خطة العمل والميزانية السنوية الخاصة بها والتي ستوافق عليها الحكومتان والصندوق (خلال دورات اللجنة التوجيهية المشتركة) من خلال تحديد الأنشطة التي تتماشى مع اتفاقية التعاون القائمة.

38- وستعمل الحكومتان[32] على تعبئة أداتي التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات على مدى 12 شهرا (أكتوبر/تشرين الأول 2020 – سبتمبر/أيلول 2021) للتمكن من استهلال الأنشطة التحضيرية اللازمة لتنفيذ البرنامج على نحو أسرع.

**الصرف**

39- **ملامح الصرف في البرنامج**. تتماشى فئات الإنفاق المستخدمة في البرنامج مع فئات الإنفاق الموحدة في الصندوق. وقد أنشئت نفس الفئات لأغراض الصرف. وتُعرض فئات الإنفاق في الجدول أعلاه، بما في ذلك الافتراضات الضريبية ومتوسط أسعار الصرف والطوارئ المادية.

40- وبعد توقيع اتفاقيات التمويل ودخول قرضَي ومنحتَي الصندوق حيز التنفيذ، وبعد تصديق البرلمان المعني لكل دولة مقترضة عليها، سيفتح ممثلو المقترض/المتلقي حسابا تعينه جهة مانحة خارجية.

41- وعند استيفاء شروط الدفعة الأولى، على النحو المحدد في اتفاقية التمويل وبناء على طلب المقترض، سيقوم الصندوق بإيداع مبلغ أولي في الحساب المعين يكفي لتغطية متوسط النفقات المقدرة المصرح بتمويلها لمدة ستة أشهر. وستُجدد موارد الحساب المعين بعد تقديم طلبات السحب إلى الصندوق والتي تعدها وحدة إدارة البرنامج ويوقعها المنسق والمسؤول الإداري والمالي وممثل مفوض عن الجهة المقترضة. وسيتم الصرف من خلال بوابة عملاء الصندوق.

42- وفيما يتعلق بموارد قرضَي ومنحتَي الصندوق، سترد التفاصيل حول طريقة الصرف من خلال بوابة عملاء الصندوق، والعتبات المقترحة لقوائم النفقات، وتخصيص الدفعات الأولية، في الخطاب الموجه إلى المقترض/المتلقي.

**تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية**

43- أُجري التحليل المالي والاقتصادي باستخدام الدراسات التشخيصية التي أجريت في بنن وتوغو كجزء من تصميم البرنامج وقد تحققت الحكومتان من صحتها، وباستخدام البيانات الإحصائية الوطنية والمناقشات التي أجريت مع ممثلي الهيئات التقنية في السلطات العامة والشركاء الآخرين. ووضعت لكل بلد سبعة نماذج تشغيل للمشروعات متناهية الصغر/المشروعات على أساس الأنشطة التي سيدعمها البرنامج. وتظهر نتائج التحليل الاقتصادي أن البرنامج مُجدٍ اقتصاديا. ويبلغ معدل العائد الاقتصادي الداخلي الأساسي للبرنامج 12.2 في المائة في حين يُقدَّر صافي القيمة الحالية بمبلغ 34 مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، أي ما يعادل 54.4 مليون دولار أمريكي على مدى فترة 20 سنة وتقدر ميزانيته الإجمالية بحدود 108.5 مليون دولار أمريكي. وأخذ التحليل الاقتصادي أيضا في الاعتبار أثر البنية التحتية الاقتصادية، ولا سيما الطرق المؤدية إلى المزارع الأسرية. ويؤكد تحليل الحساسية الذي أُجري وفقا لسيناريوهات مختلفة متانة هذا البرنامج.

**استراتيجية تنفيذ البرنامج مقابل البرنامج الإقليمي**

44- يعد هذا البرنامج أول عملية إقليمية للصندوق وهي تشمل تمويلا مشتركا لمنحة البرنامج بالتوازي مع عمليات الإقراض الإقليمية الخاصة به أيضا.[33] وتهدف هذه المنحة إلى دعم تنفيذ عمليات الإقراض الإقليمية من خلال تعزيز التنسيق الإقليمي[34] بالإضافة إلى دعم أنشطة الحوار السياساتي اللازمة لتكامل السوق الإقليمية بشكل أفضل من خلال ضمان مشاركة شبكات منظمات المنتجين في المناقشات باعتبارهم أصحاب مصلحة. وستمكن منحة هذا البرنامج من تقديم دعم مؤسسي أفضل، ومن استدامة التدخلات، بالإضافة إلى إمكانية توسيع نطاق

[32] بمبلغ 497 861 دولارا أمريكيا لكل من البلدين.

[33] تشمل 2 مليون دولار أمريكي من نافذة منح الصندوق. انظر الملحق.

[34] استضافت الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية بعثة الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية، وغطت التوجيه والرصد والتقييم وإدارة المعرفة.

البرنامج في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

**استراتيجية الخروج والاستدامة**

45- ستكون استدامة أنشطة البرنامج متعددة الأبعاد:[35] (1) استدامة الاستثمارات، ولا سيما من خلال تحديدها تشاركيا وإنشاء آليات لصيانتها على نحو مستدام؛ (2) الاستدامة الاقتصادية والمالية على أساس نهج ريادة الأعمال الذي سيتم تعزيزه لدى منظمات المنتجين والتعاونيات ورواد الأعمال الريفيين/المشروعات متناهية الصغر وكذلك من خلال ترسيخ أدوات التمويل في النظم الوطنية القائمة، على سبيل المثال الصندوق الوطني للتنمية الزراعية وآلية حوافز التمويل الزراعي؛ (3) ضمان الاستدامة البيئية من خلال تعزيز أنشطة رابطات مستخدمي المياه والموارد الطبيعية التي تقوم بها للحفاظ على البنية التحتية المجتمعية؛ (4) ضمان الاستدامة المؤسسية من خلال مشاركة منصات منظمات المنتجين على نحو مستمر في منتديات الحوار السياساتي على المستويين الوطني والإقليمي، ومن خلال ترسيخ البعد الإقليمي للبرنامج في الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية باعتبارها مؤسسة عامة مسؤولة عن تنفيذ السياسات والاستراتيجيات القطاعية.

## واو- المخاطر وتدابير التخفيف منها

46- صُنفت المخاطر المتأصلة والمتبقية للبرنامج بشكل عام، مع مراعاة تدابير التخفيف، على أنها عالية ومتوسطة على التوالي. وترتبط المخاطر المتأصلة الأساسية بما يلي: (1) السياق الاقتصادي الكلي والسياسات القطاعية، ولا سيما فيما يتعلق بتأثير كوفيد-19 على اقتصادات البلدين، مثل إغلاق الحدود، ومخاطر إعادة ترتيب الأولويات الوطنية؛ (2) القدرة المؤسسية للبرنامج المرتبطة بتعقيد البنية التشغيلية للتنفيذ؛ (3) الإدارة الائتمانية المرتبطة بنظم الإدارة المالية للحافظتين، والتي تعاني من بعض الفجوات.

47- وستُتخذ تدابير كبيرة لتخفيف الأثر أثناء التنفيذ: (1) على المستوى الاقتصادي الكلي، سيشجع البرنامج الآليات المروج لها لوضعها في الاعتبار وسيقترح، بالتعاون مع السلطات المحلية، استراتيجيات تأخذ في الاعتبار المبادئ التوجيهية للاستجابة الوطنية. كما سيستفيد البرنامج من استراتيجية الصندوق[36] للتعامل مع انعكاسات كوفيد-19 على القطاع الزراعي؛ (2) فيما يتعلق بالقدرات المؤسسية، ستقدم الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية الدعم لوحدات إدارة البرنامج في تنفيذه؛ وبالإضافة إلى ذلك، ستمكن أموال أداتي التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات من تحديد أدوار ومسؤوليات كل جهة عند استهلال البرنامج؛ (3) فيما يتعلق بالإدارة الائتمانية، حُددت المخاطر بدقة شديدة حسب الموضوع والبلد وقد وُضعت تدابير تخفيف لمعالجتها.

## زاي- الفئة البيئية والاجتماعية

48- لا يتوقع أن يكون للبرنامج آثار بيئية أو اجتماعية سلبية كبيرة. فهو سيساهم في تعزيز قدرة نظم الإنتاج الزراعي والسكان على الصمود في وجه تغير المناخ، وخلق فرص العمل، وتنويع الدخل، وانفتاح المجتمعات الريفية. ومن منظور بيئي، سيؤكد استقصاء مواقع تدخل البرنامج في بنن وتوغو أنه لن تُنفذ أية أنشطة في منطقة محمية أو في قائمة الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية (مواقع اتفاقية رامسار). وستُبنى منشآت الري في مناطق الأراضي المنخفضة التي تقل مساحتها عن 100 هكتار، ولن تتجاوز أجزاء الطرق الريفية المعاد إصلاحها 10 كيلومترات. وعلى الصعيد الاجتماعي، لا يزال الخطر الرئيسي يتمثل في حصول النساء والشباب على الأراضي، ولا سيما في المناطق التي بنيت فيها منشآت الري. وستتخذ تدابير التخفيف وفقا لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية للبرنامج، ولا سيما: (1) من خلال إجراء تشخيصات الأراضي في المناطق التي بنيت فيها منشآت الري؛ (2) من خلال دعم إنشاء رابطات مستخدمي المياه والموارد الطبيعية التي تضم

[35] انظر المزيد من التفاصيل في ذيل هذا البرنامج.

[36] إعادة توجيه أنشطة مشروعات الصندوق حسب البلد، ومنحتان من مرفق الصندوق لتحفيز فقراء الريف للبلدين، ومنحتان إقليميتان من نفس المرفق.

النساء والشباب. وبشكل عام، ستحد تدابير التخفيف المذكورة أعلاه من عواقب تلك المخاطر. ولذلك، يُقترح تصنيف البرنامج ضمن **الفئة باء**.

### حاء- تصنيف المخاطر المناخية

49- يعتمد السكان الريفيون في مناطق تدخل البرنامج في بنن وتوغو على نظم الإنتاج القائمة على زراعة الأرز والبستنة في مناطق الأراضي المنخفضة والسهول، وعلى المحاصيل السنوية، واستغلال المنتجات الحرجية غير الخشبية في أراضي مستجمعات المياه المجاورة. وبالتالي، ترتفع مستويات ضعفهم أمام آثار تغير المناخ التي يتوقع أن تمس الزراعة والأنشطة الأخرى التي تعتمد على استغلال الموارد الطبيعية. وسيسعى البرنامج إلى بناء قدرتهم على الصمود في وجه تغير المناخ والآثار البيئية من خلال القيام بتدخلات تمكن من إدارة المياه على نحو أفضل، ولا سيما من خلال بناء منشآت الري على نطاق صغير، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة لخصوبة التربة، وتنويع الإنتاج الزراعي، وتعزيز أساليب الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، واستخدام الأصناف قصيرة الدورة والقادرة على الصمود في وجه المناخ، والوصول إلى المعلومات المناخية، وكذلك تعزيز الممارسات الجيدة للتكيف مع تغير المناخ التي تركز بشكل أساسي على الإدارة المستدامة للأراضي والموارد المائية والامتثال لمعايير بناء المنشآت المتوافقة مع تغير المناخ. وبالتالي، فهذا البرنامج يدمج المخاطر المناخية في تصميمه ويقدم حلولا للمساعدة في بناء صمود المجتمعات الريفية. وعلى الرغم من ذلك، تبقى المخاطر المناخية للبرنامج عالية، وسيُجرى تحليل متعمق لتلك المخاطر قبل إطلاق البرنامج.

### طاء- القدرة على تحمل الديون

50- **بنن.** لا تزال بنن معرضة لخطر معتدل فيما يتعلق بالمديونية الخارجية الحرجة، نتيجة ارتفاع تكلفة خدمة الدين نسبيا فضلا عن التزامات مشروطة كبيرة. ومقارنة بالتحليل السابق، انخفض هامش القدرة على امتصاص الصدمات. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال فروق أسعار الفائدة في بنن متقلبة وهي أعلى من المعيار المرجعي لتمويل السوق. وتشكل تغيرات السياسات ومواطن الضعف الناتجة عن كوفيد-19 بالإضافة إلى الصدمة الناتجة عن إغلاق الحدود مع نيجيريا عوامل خطر إضافية.

51- **توغو.** لا تزال توغو معرضة لخطر معتدل فيما يتعلق بالمديونية الخارجية الحرجة. وتشير نتائج صندوق النقد الدولي إلى انخفاض مخاطر حدوث المديونية الخارجية الحرجة، ولكن مع ذلك أُخذت مواطن الضعف المتعلقة بالديون المحلية في الاعتبار. ويصنف الخطر العام للمديونية الحرجة على أنه مرتفع بالنظر إلى أن القيمة الحالية تتجاوز عتبة المديونية الحرجة حتى عام 2021 حسب السيناريو الأساسي. ويسلط هذا التحليل الضوء على الحاجة إلى توحيد وتحسين إدارة الدين والسياسات الاقتصادية الكلية لخفض الدين العام إلى مستويات يمكن تحملها على المدى المتوسط.

## ثالثا- التنفيذ

### ألف- الإطار التنظيمي

#### إدارة البرنامج وتنسيقه

52- **إدارة البرنامج.** ستقوم لجنة توجيهية مشتركة بين الوزيرين المسؤولين عن الزراعة في بنن وتوغو والمفوض المكلف بالزراعة والبيئة والموارد الطبيعية في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بالتوجيه الاستراتيجي للبرنامج والإشراف العام عليه. وستجتمع تلك اللجنة التوجيهية مرة واحدة في السنة كجزء من دورات اللجان التوجيهية للمشروعات الإقليمية التابعة للسياسة الزراعية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا التي تديرها الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية.

53- **وعلى المستوى الإقليمي، ستكون وحدة الدعم التقني الإقليمية** (الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية)،[37] التابعة للوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية، مسؤولة عن: (1) التخطيط الاستراتيجي للبرنامج؛ (2) ضمان الاتساق والمواءمة بين نُهج وترتيبات تنفيذ أنشطة البرنامج بغرض دعم وحدتي إدارة البرنامج الوطنيتين؛ (3) تعبئة المساعدة التقنية لإجراء الدراسات والتحليلات حول الجوانب العابرة للحدود ودون الإقليمية للبرنامج؛ (4) استعراض جودة المخرجات الناتجة من أجل استخلاص المعرفة وإدارتها؛ (5) رصد وتقييم خطة العمل والميزانية السنوية الموحدة للبرنامج؛ (6) توحيد تقارير النشاط واستخلاص المعرفة وإدارتها.

54- **وعلى المستوى القطري**، ستشرف وزارة الزراعة والإنتاج الحيواني ومصايد الأسماك في توغو ووزارة الزراعة والإنتاج الحيواني ومصايد الأسماك في بنن على البرنامج من الناحية التقنية. وستتولى لجنة توجيهية وطنية التوجيه الاستراتيجي للبرنامج والإشراف عليه.

55- وستُنشأ وحدة لإدارة البرنامج في كل من البلدين. وستتبع وحدة إدارة البرنامج في توغو لوزارة الزراعة والإنتاج الحيواني ومصايد الأسماك، في حين ستتبع وحدة إدارة البرنامج في بنن للبرنامج الإطاري للصندوق التابع لوزارة الزراعة والإنتاج الحيواني ومصايد الأسماك. وستتولى وحدتا إدارة البرنامج مسؤوليات الإدارة الائتمانية والتشغيلية، بما في ذلك التخطيط التشغيلي والتنظيم الإداري والإدارة المالية والتنفيذ والإشراف التقني. وسيُعَيَّن منسق على المستوى الوطني لكل وحدة من وحدتي إدارة البرنامج وسيدعمه الموظفون التقنيون.[38] وعلى المستوى الإقليمي، ستدعم الدراية التقنية التي تتوفر لدى الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية[39] هاتين الوحدتين.

**الإدارة المالية والتوريد والتسيير**

56- **الإدارة المالية**. يعد هذا البرنامج أول عملية إقليمية للصندوق في إقليم أفريقيا الغربية والوسطى. وسيُنفذ كمشروعين وطنيين في بنن وتوغو على التوالي. وستنشئ الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية آلية تنسيق بين المشروعين الوطنيين، حيث ستكون تابعة للوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية وستستفيد من إعادة إقراض كلا البلدين، ومنحة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنحة من صندوق أوبك للتنمية الدولية (عبر توقيع اتفاقية تمويل منفصلة). وسيوقع الصندوق اتفاقية تمويل منفصلة مع كل بلد، بموجب شروط القرض الحالية.

57- وستوثق **النظم المحاسبية** في دليل الإدارة. وستمتثل طريقة المحاسبة (المحاسبة على أساس الاستحقاق) والمعايير المحاسبية المستخدمة - منظمة مواءمة قانون الأعمال في نظام المحاسبة في أفريقيا - لمتطلبات الصندوق في هذا المجال.

58- وسيُخطط لأنشطة الاستهلال الخاصة بكلا المشروعين قبل دخول اتفاقيات التمويل حيز التنفيذ. وسيستفيد كلا المشروعين من دفعة مقدمة من الأموال من الصندوق في إطار أداتي التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات.[40]

59- ويكشف تحليل **نظم التوريد** في البلدين عن امتثالهما الجيد للمبادئ والإجراءات المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية للصندوق. وبالنسبة للتوريد الذي سيُجرى في إطار البرنامج، ستُطبق الإجراءات الوطنية، ولكن ستؤخذ بعين الاعتبار بعض الخصائص المحددة لإجراءات الصندوق: تحديد عتبات التوريد وفقا لدرجة صافي

[37] سيرأس الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية مستشار تقني كبير يدعمه مساعدان مسؤولان على التوالي عن:
(1) الرصد والتقييم واستخلاص المعرفة؛ (2) الأسواق الخاصة بالمنتجات الزراعية وتسويقها؛ (3) محلل مالي مسؤول عن الرصد الائتماني لوحدتي إدارة البرنامج. وستستضيفه الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية ومقرها في لومي (توغو).

[38] (1) وحدة تقنية مكونة من المسؤولين عن المكونات والخبراء في المجال (البنية التحتية المدنية والريفية، والاقتصاد الزراعي، والتمايز بين الجنسين، والهندسة الاجتماعية، والرصد والتقييم وإدارة المعرفة)؛ (2) وحدة إدارية ومالية (مدير إداري ومالي، مسؤول عن التوريد، والمحاسبين، وموظفي الدعم).

[39] فريق إدارة البرنامج، على سبيل المثال المنسق الإقليمي والمديرين الوطنيين للمشروعين.

[40] قدمت الحكومتان رسالة طلب بهذا المعنى إلى الصندوق في يونيو/حزيران 2020، ومن المتوقع أن تُعبأ أداتا التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات في أكتوبر/تشرين الأول 2020.

المخاطر المقدرة ومتطلبات السرعة، واختيار الشركات الاستشارية دون اللجوء إلى القائمة المختصرة والاختيار المنتظم للمستشارين الأفراد على أساس مؤهلاتهم. وبالنظر إلى الطبيعة الحاسمة لمشروعات البنية التحتية في تنفيذ البرنامج، سيوضع ترتيب محدد لاستبعاد الرقابة المزدوجة المسبقة على العقود ذات الصلة وتحويلها تحت مسؤولية الصندوق، مما سيمكن من تسريع البرنامج. وسيُدرج ذلك الترتيب المحدد صراحة في اتفاقيات التمويل بين كل بلد والصندوق.

**انخراط المجموعة المستهدفة في البرنامج والتغذية الراجعة منها، ومعالجة التظلمات**

60- سيشرك البرنامج مختلف أصحاب المصلحة في تحديد المجموعة المستهدفة، فيما يتعلق بمسائل الشراكات الاقتصادية والتجارية، والقيود التنظيمية على إضفاء الطابع الرسمي على مبادرات ريادة الأعمال، والتعاون اللامركزي الذي يشمل السلطات المحلية اللامركزية، وغير ذلك. ويدخل ذلك ضمن موضوع المكون الفرعي المتعلق باشراك المواطنين والذي يوجهه البرنامج على المستوى الإقليمي. وستثري نتائج المشاورات وآليات التغذية الراجعة الحوار السياساتي الذي يروَّج له على المستويين الوطني والإقليمي.

**عملية معالجة التظلمات**

61- سينشئ البرنامج آلية للتظلم والانتصاف تتسق مع إجراءات الصندوق لتلقي الشكاوى من أجل تلقي وتيسير البت في الشواغل والشكاوى المرفوعة بشأن عدم الامتثال المزعوم للسياسات الاجتماعية والبيئية أو إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي. وسيسمح ذلك الإجراء للمشتكين المتضررين بالحصول على استجابة عادلة وفي الوقت المناسب لشواغلهم، من خلال اتباع عملية مستقلة.

## باء- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلّم، وإدارة المعرفة والاتصالات

62- **الرصد والتقييم**. استنادا إلى إجراءات الرصد والتقييم في الصندوق المعمول بها بالفعل في مشروعات الصندوق الجارية في كلا البلدين، سيوضع نظام للرصد والتقييم مستند إلى النتائج داخل كل وحدة من وحدتي إدارة البرنامج. وسيُنسق بين النظامين وسيتم توحيدهما لأغراض الإبلاغ على المستوى الإقليمي عن المؤشرات الرئيسية المحددة. وعلى المستوى الإقليمي، سيقوم فريق الرصد والتقييم التابع للوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية برصد الآثار الواسعة للبرنامج على المستوى دون الإقليمي[41] كجزء من ترسيخه في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وسيتم تعزيز نظام الرصد والتقييم الإقليمي من خلال برنامج الرصد والتقييم الريفي. وسيُوجه استخلاص وإدارة المعرفة والاتصال من خلال خطة إدارة ستوضع عند استهلال البرنامج.

63- **إدارة المعرفة والاستفادة منها**. سيستفيد البرنامج من الخبرات المكتسبة. كما سيشمل البرنامج الدروس المستفادة من نجاحات مشروعات الصندوق الجارية وتلك الخاصة بالشركاء التقنيين والماليين الآخرين في بنن وتوغو والإقليم الفرعي. وستدخل الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية في شراكة استراتيجية مع شبكة منظمات الفلاحين والمنتجين في غرب أفريقيا، المسؤولة عن التوثيق والتواصل وتبادل الخبرات بين البلدين وأصحاب المصلحة الرئيسيين، فضلا عن إصدار منتجات المعرفة الرئيسية، وتنظيم حلقات العمل لاستخلاص المعلومات وتقاسمها.

**الابتكار وتوسيع النطاق**

64- سيعتمد توسيع نطاق إنجازات البرنامج على ركيزتين: الحوار السياساتي على المستويين الوطني والإقليمي والتعاون بين بلدان الجنوب على المستوى دون الإقليمي وما وراءه.

65- **الحوار السياساتي**. سيولي البرنامج اهتماما خاصا للحوار السياساتي الذي سيُعَزَّز وييسَّر من خلال الآلية

[41] من خلال المؤشرات المحددة رفيعة المستوى التي تعكس النتائج الإقليمية.

الإقليمية بناء على المعرفة الناتجة عن البرنامج. ويمكن لمثل تلك العملية أن تساعد في توجيه المناقشات حول دور الزراعة الأسرية في التنمية الوطنية، ولا سيما من خلال استخدام منصات الحوار القائمة مثل المنتدى الوطني لتعزيز الزراعة الأسرية في توغو. كما يمكن النظر في موضوعات أخرى، مثل إنشاء ممرات التجارة دون الإقليمية وتقليص العقبات الإدارية.

66- **التعاون بين بلدان الجنوب.** ستركز فرص التعاون بين بلدان الجنوب على الموضوعات المتعلقة بالتكامل الإقليمي والتجارة الزراعية عبر الحدود. وسيشمل ذلك إنشاء منصة تواصل وتبادل مع جميع المشروعات في بلدان أفريقيا الغربية والوسطى التي تتبنى نفس النهج (غينيا، وغينيا-بيساو، والنيجر) وبفضل منحة لدعم الزراعة الأسرية والأسواق الإقليمية والممرات التجارية عبر الحدود (ينفذها اتحاد اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية) إقامة تبادل قاري مع المؤسسات الاقتصادية الإقليمية الأخرى (الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى). وستجرى مناقشات مع اللجان الزراعية والتجارية للسوق المشتركة الجنوبية (بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي والبلدان الأفريقية) ومفوضية الزراعة الأسرية.

## جيم- خطط التنفيذ

### جاهزية التنفيذ وخطط الاستهلال

67- ستقوم الحكومتان بتعبئة أداتي التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات على مدى 12 شهرا (أكتوبر/تشرين الأول 2020 – سبتمبر/أيلول 2021) والتي ستمكن من استهلال الأنشطة التحضيرية اللازمة لإطلاق البرنامج بسرعة. وعند تصميم البرنامج، ستوضع خطة العمل والميزانية السنوية لأول 18 شهرا وسيتم تحديثها بسرعة لاستهلال الأنشطة على نحو أسرع.

68- وستتولى الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية التابعة للوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية والتي ستستفيد من منحة إقليمية، وظائف التنسيق والدعم التقني لوحدتي إدارة البرنامج الوطنيتين. ويتمثل الهدف الرئيسي من تلك المنحة في دعم الأنشطة مثل الحوار السياساتي والتنسيق والمواءمة والرصد والتقييم وإدارة المعرفة المتعلقة بالعملية الإقراضية الإقليمية لهذا البرنامج.

### خطط الإشراف واستعراض منتصف المدة والإنجاز

69- سيتولى الصندوق الإشراف المباشر على البرنامج، بالاشتراك مع اللجان التوجيهية الإقليمية والوطنية، بالإضافة إلى المسؤولين في الوزارتين المكلفتين بالاقتصاد والتمويل اللتين ستنوبان عن حكومتي بنن وتوغو، فضلا عن الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية/الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عبر الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية، من أجل الحفاظ على التوجه الإقليمي للبرنامج مع ضمان القيام بوظائف الإشراف الإداري والائتماني.

70- وسيُجرى استعراض منتصف المدة في نهاية السنة الثالثة من البرنامج لتقييم التقدم المحرز وإجراء التعديلات المناسبة. وستنظم بعثة الإنجاز في نهاية البرنامج. وستكون تلك فرصة لتقييم وضع تنفيذ النهج الإقليمي واتباع أحكام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فيما يتعلق بالتكامل الإقليمي.

## رابعا- الوثائق القانونية والسند القانوني

71- ستوقع اتفاقيتا تمويل بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وجمهورية بنن وجمهورية توغو على التوالي. وستشكل تلك الاتفاقيتان الوثيقتين القانونيتين اللتين يقوم على أساسهما تقديم التمويل المقترح إلى المقترض/المتلقي. وستدخل كل اتفاقية تمويل حيز التنفيذ عند إبلاغ الصندوق بتصديق برلمان كل دولة مقترضة على الاتفاقية.

72- وستتاح نسخة من كل اتفاقية تمويل متفاوض بشأنها لممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي قبل الدورة.

73- وجمهورية بنن وجمهورية توغو مخولتان بموجب القوانين السارية فيهما سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

74- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات التمويل ومعاييره في الصندوق.

## خامسا- التوصية

75- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

**قرر:** أن يقدم الصندوق قرضا بشروط تيسيرية للغاية إلى جمهورية بنن تعادل قيمته واحدا وعشرين مليونا وتسعمائة ألف دولار أمريكي (000 900 21 مليون دولار أمريكي)، ومنحة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون تعادل قيمتها ثمانية ملايين ومائة ألف دولار أمريكي (000 100 8 دولار أمريكي)، على أن يخضعا لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة؛

**وقرر أيضا:** أن يقدم الصندوق قرضا بشروط تيسيرية للغاية إلى جمهورية توغو تعادل قيمته أربعة عشر مليونا وستمائة ألف دولار أمريكي (000 600 14 دولار أمريكي)، ومنحة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون تعادل قيمتها خمسة ملايين وأربعمائة ألف دولار أمريكي (000 400 5 دولار أمريكي)، على أن يخضعا لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة؛

**وقرر أيضا:** أن يقدم الصندوق، بغية تقديم تمويل جزئي للبرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية الذي يمتد لست سنوات، منحة إقليمية إلى الوكالة الإقليمية للزراعة والتغذية تعادل قيمتها مليوني دولار أمريكي (000 000 2 دولار أمريكي)، على أن تخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

جيلبير أنغبو

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

# مِنحة إقليمية/عالمية مقترح تقديمها إلى الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية من أجل البرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية

## أولا ـ الخلفية والامتثال لسياسة تمويل المِنح في الصندوق

1- تُكمل هذه المنحة الإقليمية/العالمية البرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية في بنن وتوغو. وهي تتماشى مع الغاية والأهداف المنصوص عليها في سياسة الصندوق لتمويل المنح (2015)،[42] ولا سيما من حيث مساهمتها في إنتاج المعرفة الإقليمية وتقاسمها ومن حيث مشاركتها في السياسات والأنشطة الإقليمية في مجال البرمجة القطرية. وستُستخدم هذه المنحة لتعزيز مشاركة عمليات الإقراض الإقليمية في عمليات السياسة الإقليمية وإدارة المعرفة حول الموضوعات الرئيسية لصنع القرارات (دراسة المعاملات التجارية، والحواجز أمام التجارة الحرة، وما إلى ذلك).

2- وستتلقى الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية هذه المنحة، والتي حُددت من خلال الانتقاء المباشر، وقد وافق عليها رئيس الصندوق. ويتمثل الأساس المنطقي الذي يقوم عليه الاختيار فيما يلي: (1) تتمثل مهمة المستفيد في تنسيق وتنفيذ المشروعات والبرامج الإقليمية لتفعيل سياسة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ (2) يتيح ذلك بالتالي إقامة روابط مباشرة مع السياسات والمبادرات الحالية المتعلقة بالتكامل الإقليمي والتجارة عبر الحدود؛ (3) أثبتت الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية قدرتها على إدارة وتنفيذ المشروعات والبرامج، وهي محل ثقة العديد من الجهات المانحة ويوجد مقرها في توغو، مما ييسر لوجستيات التنسيق؛ (4) أقامت بالفعل شراكات عديدة مع المنظمتين الإقليميتين (اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل وشبكة منظمات المزارعين والمنتجين الزراعيين في غرب أفريقيا) والجهات المانحة التي يمكنها المساعدة في إيجاد تمويل مشترك لعمليات الإقراض الإقليمية في إطار هذا البرنامج.

## ثانيا ـ البرنامج المقترح

3- يتمثل الهدف العام من المنحة، وفقا لأهداف عملية الإقراض الإقليمية في إطار هذا البرنامج، في المساعدة على تحفيز التجارة الزراعية الإقليمية على طول الممرات العابرة للحدود في بنن وتوغو وما وراءهما، وخلق فرص عمل للنساء والشباب في بنن وتوغو، وزيادة الدخل، وتحسين الأمن الغذائي والتغذوي بين صفوف الفقراء الريفيين في بنن وتوغو. وتتمثل أهدافها الإنمائية في دعم تنفيذ عملية الإقراض الإقليمية من خلال تعزيز التنسيق على المستوى الإقليمي (في مجالات التجريب، والرصد والتقييم، وإدارة المعرفة)، ودعم الحوار السياسي الضروري لتحسين التكامل الإقليمي للأسواق، وضمان مشاركة شبكات منظمات المزارعين في المناقشات والمشاركة المدنية لأصحاب المصلحة.

4- وسيُنفذ البرنامج على مدى ست سنوات وسيتضمن المكونات الثلاثة التالية: (1) التكامل التجاري الإقليمي - بما في ذلك رصد الممرات التجارية، ودعم السياسات الإقليمية بشأن تسويق المنتجات الزراعية ومشاركة شبكات المنظمات المالية في الحوار السياساتي؛ (2) المشاركة المدنية - بما في ذلك مشاركة أصحاب المصلحة في عملية التخطيط، ورصد وتقييم أثر البرنامج وإنشاء منتديات لتبادل المعلومات؛ (3) التنسيق والرصد والتقييم وإدارة المعرفة على المستوى الإقليمي.

## ثالثا – النتائج/المخرجات المتوقعة

5- تتمثل مخرجات البرنامج الرئيسية فيما يلي: (1) توفير المعلومات والبيانات التقنية المستمدة من أرض الواقع عن عمليات أسواق شبه الجملة وإدماجها في ممرات التجارة دون الإقليمية التي تمتد عبر المناطق الحدودية

[42] انظر الوثيقة EB 2015/114/R.2/Rev.1.

بين بنن وتوغو، تماشيا مع السياسات والاستراتيجيات الإقليمية ذات الأولوية (سيولى اهتمام خاص لرصد وتقييم أثر كوفيد-19 على الإنتاج الزراعي الرعوي والتجارة وأسواق الأغذية الزراعية عبر الحدود)؛ (2) تحسين كفاءة البرنامج وفعاليته من الناحية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية نتيجة للمشاركة المدنية وتمكين منظمات المنتجين الإقليمية من المشاركة في الحوار السياساتي الإقليمي؛ (3) التنفيذ المتسق والفعال للأدوات التقنية والتشغيلية (التخطيط والتنفيذ والتنسيق والإدارة والرصد والتقييم وإدارة المعرفة) اللازمة للبرنامج بغية تطبيق نهج إقليمي شامل وملائم له.

## رابعا- ترتيبات التنفيذ

6- ستنسق الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية أنشطة منحة هذا البرنامج من خلال وحدة الدعم التقني الإقليمي (الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية)، بالتعاون الوثيق مع وحدتي إدارة البرنامج الوطنيتين (في بنن وتوغو) المسؤولتين عن تنفيذ الأنشطة الممولة في إطار عملية الإقراض الإقليمية لهذا البرنامج. وسيضمن فريق الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية مواءمة أنشطة البرنامج الشاملة مع أولويات السياسة الزراعية الإقليمية من خلال تعبئة الخبرات الدولية والوطنية. وبشكل أكثر تحديدا، سيتولى فريق الخبراء المسؤولية عن: (1) التخطيط الاستراتيجي للبرنامج؛ (2) دعم وحدتي إدارة البرنامج الوطنيتين في ضمان تماسك ومواءمة النُهج والطرائق المستخدمة في تنفيذ أنشطة البرنامج؛ (3) تعبئة المساعدة التقنية لدراسة وتحليل الجوانب العابرة للحدود ودون الإقليمية للبرنامج؛ (4) استعراض جودة المخرجات الناتجة عن إنتاج المعرفة وإدارتها؛ (5) رصد وتقييم البرنامج الموحد المشترك في إطار خطة العمل والميزانية السنوية؛ (6) توحيد تقارير الأنشطة واستخلاص المعرفة وإدارتها.

7- وعلى المستوى الإقليمي، ستعمل الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية مع شبكة منظمات المزارعين والمنتجين الزراعيين في غرب أفريقيا، وهي شريك رئيسي لكل من الصندوق والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وستتدخل شبكة منظمات المزارعين والمنتجين الزراعيين في غرب أفريقيا في تنفيذ مهمات محددة للغاية في المجالات التي تتمتع فيها بخبرة وتجربة مثبتة، مثل مجال الدعوة والاستفادة من مجموعة واسعة من تجارب منظمات المزارعين وإشراك المواطنين من خلال التقييم الذاتي. وسيعتمد البرنامج على تلك الشبكة ومنصات أعضائها الوطنية في البلدين (المنتدى الوطني لمنظمات المزارعين في بنن وهيئة تنسيق منظمات المزارعين والمنتجين الزراعيين في توغو).

8- وسيشكل نظام الرصد والتقييم محور آلية التنسيق الإقليمية. وستشارك الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية في اللجنة التوجيهية وستركز بشدة على إدارة الاتصال والمعرفة على المستوى الإقليمي. وسيعمل نظام الرصد والتقييم على المستوى الإقليمي على: (1) رصد البيانات وتحليلها من خلال المقارنة والجمع بين بيانات البلدين؛ (2) توحيد بيانات إطار إدارة النتائج لكل بلد في الإطار المنطقي؛ (3) رصد وجمع بيانات المؤشرات والأنشطة الإقليمية فيما يتعلق بمنحة هذا البرنامج؛ (4) إصدار تقارير مرحلية وتوصيات إقليمية عن التقدم المحرز؛ (5) دعم إجراء الدراسات - خاصة تلك المتعلقة بالحوار السياساتي والمشاركة المدنية والممرات التجارية الإقليمية. وستشارك الآلية الإقليمية بنشاط في جميع استعراضات منتصف المدة والتقييمات التي تُجرى في البلدين. وكجزء من تلك التقييمات، ستجري تلك الآلية أيضا تقييما داخليا عن التقدم المحرز على أرض الميدان وفعالية الأنشطة المنفذة. وستشارك الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية في استعراضات منتصف المدة الخاصة بهذا البرنامج، وبعثات التقييم والإشراف النهائية، إلى جانب الصندوق.

9- وستقوم الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية بتنسيق ودعم فرق البرنامج في وضع استراتيجية لإدارة المعرفة والاتصال. وسيُرَوَّج للدروس المستخلصة أولا على مستوى المنظمات والموقع/الممر وعلى المستوى المركزي وستنتقل بعد ذلك إلى المستوى الإقليمي. وستتولى الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية مهمة الميسر الرئيسي وستمارس عملها بشراكة استراتيجية مع شبكة منظمات المزارعين والمنتجين الزراعيين في غرب أفريقيا. وستكون هذه الأخيرة مسؤولة عن توثيق الخبرات وإيصالها وتقاسمها بين البلدان وأصحاب المصلحة

الرئيسيين، فضلا عن إصدار المنتجات المعرفية الرئيسية وتنظيم حلقات العمل وتقاسم المعلومات. وستعمل كل من الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية وشبكة منظمات المزارعين والمنتجين الزراعيين في غرب أفريقيا على وضع استراتيجية الإيصال الخارجي والداخلي، والتي ستتضمن توليد المعلومات وتقاسم الخبرات بين البلدان والأقاليم. وستُنفذ الاستراتيجية في السنة الأولى من خلال خطة إدارة المعرفة.

10- وستتبع إجراءات الإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات الممارسات المعيارية المعمول بها.

## خامسا ـ التكاليف الإشارية للبرنامج وتمويله

11- تُقدر التكلفة الإجمالية للأنشطة بمبلغ 5 ملايين دولار أمريكي. وتقسم تكاليف المشروع حسب المكون كما يلي: (1) تكلفة المكون 1 قدرها 2.01 مليون دولار أمريكي، أي 40.2 في المائة من التكلفة الإجمالية؛ (2) تكلفة المكون 2 قدرها 1 مليون دولار أمريكي، أي 20 في المائة من التكلفة الإجمالية؛ (3) تكلفة المكون 3 قدرها 1.99 مليون دولار أمريكي، أي 39.8 في المائة من التكلفة الإجمالية. وستُصرف منحة الصندوق خلال السنوات الثلاث الأولى، بينما ستغطي مصادر التمويل الأخرى التكاليف على مدى السنوات الثلاث المتبقية.

الجدول 1
**التكاليف حسب المكوّن والجهة الممولة**
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

| *مكونات المنحة* | *أموال من عمليات الإقراض الإقليمية* | *المنحة الإقليمية للصندوق* | *المنحة الإقليمية لصندوق الأوبك للتنمية الدولية* | *المجموع* |
|---|---|---|---|---|
| 1.المكون الأول: التكامل التجاري الإقليمي | 970.8 | 1037.8 | 0 | 2008.6 |
| 2. المكون الثاني: انخراط المواطنين | 0 | 0 | 1000.0 | 1000.0 |
| 3. المكون الثالث: التنسيق والرصد والتقييم وإدارة المعرفة على المستوى الإقليمي | | | | |
| ألف- إدارة المشروع والدعم المؤسسي | 767.6 | 740.6 | | 1508.2 |
| باء- التنسيق والرصد والتقييم وإدارة المعرفة على المستوى الإقليمي | 261.5 | 221.6 | | 483.2 |
| **المجموع** | **2000.0** | **2000.0** | **1000.0** | **5000.0** |

12- ويرد فيما يلي التوزيع حسب فئة الإنفاق: 0.03 مليون دولار أمريكي للمعدات والمواد (0.6 في المائة)؛ و0.59 مليون دولار أمريكي للسلع والخدمات والمدخلات (11.9 في المائة)؛ و3.14 مليون دولار أمريكي للخدمات، بما في ذلك المساعدة التقنية، والخدمات الاستشارية الوطنية والدولية، والتدريب، وحلقات العمل والندوات (62.8 في المائة)؛ و0.90 مليون دولار أمريكي للرواتب والعلاوات (17.9 في المائة)؛ و0.34 مليون دولار أمريكي للتكاليف التشغيلية (6.8 في المائة).

الجدول 2
**التكاليف حسب فئة الإنفاق والجهة الممولة**
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

| *فئة الإنفاق* | *أموال من عمليات الإقراض الإقليمية* | *المنحة الإقليمية للصندوق* | *المنحة الإقليمية لصندوق الأوبك للتنمية الدولية* | *المجموع* |
|---|---|---|---|---|
| 1. الأشغال | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 2. المعدات والمواد | 4.9 | 25.2 | 0 | 30 |
| 3. السلع والخدمات والمدخلات | 316.6 | 198.5 | 79.7 | 594.8 |
| 4. الخدمات | 1044.0 | 1174.3 | 920.4 | 3138.7 |
| 5. الرواتب والعلاوات | 462.0 | 434.0 | 0 | 896.0 |
| 6. التكاليف العامة | 172.5 | 168.0 | 0 | 340.5 |
| **المجموع** | **2000.0** | **2000.0** | **1000.0** | **5000.0** |

# Accords de financement négociés

(Les documents seront mis à disposition avant la séance.)

# Cadre logique

| Hiérarchie des résultats | Indicateurs clés[44] | | | | Moyens de vérification | | | Hypothèses |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Nom | Référence (B.T.R) | Mi-parcours (B.T.R) | Fin (B.T.R) | Source | Fréquence | Responsabilité | |
| Portée | 1. Nombre de personnes recevant des services promus par le projet<br>1.a Nombre correspondant de ménages touchés<br>1.b. Estimation du nombre total correspondant de membres des ménages | 0<br>0<br>0 | 15 400<br>9 000<br>52 000 | 245 000<br>144 000<br>833 000 | SSE | Annuelle | UGP Nationales UniR-AT & FIDA | Bonne capacité de mise en œuvre ;<br>tailles du ménage = 5,3 pers/ménage (Togo) et 6 pers/ménage (Bénin) |
| **But du Projet:** Accroître durablement les revenus et la diversité alimentaire des ménages ruraux | 2. Incidence de la pauvreté et de la vulnérabilité (moyenne) | 47,5% | - | 42,5% | Enquêtes SMART | Année 6 | UGP Nationales & FIDA | Cadre réglementaire et institutionnel national favorable |
| **Objectif de Développement:** Accompagner la transformation durable de l'agriculture familiale tirée par les marchés de demi-gros des produits agricoles, en favorisant l'entrepreneuriat rural des jeunes et des femmes, et l'intégration des marchés dans les corridors commerciaux nationaux et sous-régionaux. | 3. % producteurs/trices déclarant avoir augmenté leurs revenus d'au moins 30% (de la marge nette de leurs activités agricoles)[45] | 0 | 30% | 80% | SSE Enquêtes des effets annuelles | Annuelle à partir d'année 2 | UGP Nationales UniR-AT | Bonnes capacité de mise en œuvre<br><br>Utilisation équitable des ressources et répartition des prestations au sein des ménages |
| **Effet 1:** Les exploitations agricoles familiales commercialisent mieux leurs surplus de productions agricoles dans la sous région | 4. Pourcentage de personnes faisant état d'une amélioration de leur accès physique aux marchés ainsi qu'aux installations de transformation et de stockage (2.2.6)[2] | 0 | 15% | 60% | SSE Enquêtes des effets annuelles | Année 4, 5, 6 | UGP Nationales UniR-AT | |
| | 5. Pourcentage d'augmentation des volumes de produits agricoles commercialisés sur les marchés réhabilités du Bénin et du Togo | 0 | 0% | 30% | SSE et rapports des marchés | Annuelle à partir d'année 3 | UGP Nationales UniR-AT | |
| Produit 1.1: Les infrastructures économiques sont utilisées et maintenues de manière durable et sont reliés aux zones de production par des routes praticables | 6. Les organisations formelles de gestion, d'exploitation et d'entretien des infrastructures réhabilitées sont fonctionnelles après deux ans | 0 | 44 | 109 | SSE | Annuelle à partir de l' année 3 | UGP Nationales | Les OP s'engagent dans des activités de services économiques pour leurs |

[44] Indicateurs de base de FIDA sont inclus.
[45] (=) Indicateurs à ventiler par sexe: homme adulte (HA), femme adulte (FA) jeune homme (JH) et jeune femme (JF) et personnes en situation d'handicap (binôme personne handicapé plus son accompagnent) avec un ciblage croisé d'au moins 40 % FA et 30 % jeunes (70 %) JH + 30 % JF) ; Tous les indicateurs se référant à des groupes devront compter le nombre de membres par sexe, et le nombre de groupes ayant des femmes dans leurs organes directeurs

| Hiérarchie des résultats | Indicateurs clés[44] | | | | Moyens de vérification | | | Hypothèses |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Nom | Référence (B.T.R) | Mi-parcours (B.T.R) | Fin (B.T.R) | Source | Fréquence | Responsabilité | |
| | 7. Nombre de kilomètres de routes construites, remises en état ou améliorées (2.1.5)[46] | 0 | 200 | 500 | SSE | semestrielle | UGP Nationales | membres aux côtés du secteur privé |
| | 8. Nombre d'installations de marché construites ou remises en état (2.1.6) | 0 | 14 | 28 | SSE | semestrielle | UGP Nationales | |
| Produit 1.2: Les groupements de producteurs/trices, les jeunes et les femmes sont engagés dans des activités entrepreneuriales rémunératrices, dont celles impliquées dans les filières à haute valeur nutritionnelle | 9. Nombre d'initiatives entrepreneuriales viables après 3 ans (AGR, MER, Agro-PME, coop)<br>- Dont investi dans des filières à haute valeur nutritionnelle (30%)<br>- Dont organisations de producteurs ruraux (coopératives, groupements) | 0<br>0<br>0 | 277<br>*98*<br>*111* | 694<br>208<br>278 | SSE | Annuelle | UGP Nationales | |
| **Effet 2:** Les agriculteurs familiaux, femmes et jeunes inclus, augmentent durablement leurs productions et leurs capacités d'adaptation aux chocs externes, notamment climatiques, par la diversification de leurs productions et de meilleures pratiques nutritionnelles | 10. Pourcentage des individus présentant une amelioration de l'autonomisation (EI 2.1)134 | 0 | 30% | 80% | Enquêtes effets annuelles | Annuelle à partir d'année 2 | UGP Nationales UniR-AT | Les variations climatiques ne sont pas extrêmes |
| | 11. pourcentage de personnes/ménages déclarant l'adoption de pratiques et technologies durables durable pour l'environnement et résilientes au changement climatique (3.2.2) [2] | 0 | 25% | 80% | Enquêtes effets annuelles | Annuelle à partir d'année 2 | UGP Nationales UniR-AT | |
| | 12. Pourcentage de femmes entre 15 et 49 ans consommant au moins 5 des 10 groupes alimentaires (MDD-W) | 0 | 30% | 60% | Enquêtes effets annuelles | Annuelle à partir d'année 2 | UGP Nationales UniR-AT | |
| Produit 2.1: Les agriculteurs ont diversifié leur production avec des pratiques agricoles climato- résilients et agro-écologiques | 13. Nombre d'hectares de terres soumises à une gestion résiliente au climat (3.1.4) | 0 | 12 400 | 20 000 | SSE | Annuelle | UGP Nationales | |
| | 14. Nombre d'AUE appuyées pour gérer de manière durable les surfaces aménagées | 0 | 30 | 30 | SSE | Annuelle | UGP Nationales | |
| | 15. Nombre de personnes formées aux pratiques et/ou techniques de production (1.1.4) | 0 | 7 300 | 20 000 | SSE | Annuelle | UGP Nationales | |

| Hiérarchie des résultats | Indicateurs clés[44] | | | | Moyens de vérification | | | Hypothèses |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Nom | Référence (B.T.R) | Mi-parcours (B.T.R) | Fin (B.T.R) | Source | Fréquence | Responsabilité | |
| | 16 .Tonnes d'émissions de gaz à effet de serre (CO2e) évitées ou de carbone fixé (3.2.1) | 0 | tbc | -2,100,000 | EX-ACT | Ligne de base, ligne médiane et ligne de fin | tbc | Les activités liées à l'attenuation seront implementées |
| Produit 2.3: De meilleures pratiques liées à la nutrition sont adoptées dans l'alimentation des enfants, femmes et hommes au sein des ménages | 17. Nombre de personnes amélioration des rapports les connaissances, les attitudes et les pratiques en matière de nutrition (KAP) (1.2.9)*. | 0 | 1 565 | 3 635 | SSE | Annuelle | UGPs Nationales | |
| | 18. Ménages recevant un soutien ciblé pour ameliorér leur nutrition (1.1.8) [134] | 0 | 1 565 | 3 635 | SSE | Annuelle | UGPs Nationales | |
| **Effet 3:** Un commerce agricole plus performant entre le Bénin et le Togo avec une participation active des instances de décision de la CEDEAO et d'autres organismes régionaux et nationaux pilotant les stratégies de commerce agricole à l'échelle transfrontalière. | 19. Augmentation des volumes d'échanges de produits agricoles entre les deux pays (%) | 0 | *10 %* | 30% | SSE | Année, 4, 5 et 6 | ARAA UniR-AT | Bon déroulement du dialogue politique entre les pays |
| Product 3.1: Les mécanismes de surveillance des flux commerciaux de produits agricoles dans les couloirs régionaux améliorent le commerce | 20. Cadres de concertation par corridor créés | 0 | *2* | 9 | | Annuelle à partir d'année 2 | UGP Nationales ARAA UniR-AT | |
| Produit 3.2: Les acteurs économiques et sociaux sont bien représentés et participent activement au dialogue politique avec les IER et les organismes nationaux | 21. Nombre de produits de savoirs pertinents en matière de politiques réalisés (Politique 1)[47] | 0 | 4 | 10 | SSE | | | |
| | 22. Nombre # processus / comités / cadre de concertation de politique sectorielle dans lesquelles les OP participent | 0 | 20 | 30 | SSE | | | |

[47] Les études et les produits de connaissance générés sont pertinents pour le dialogue sur la politique régionale

# Théorie du changement

| Problème | Causes | Effets | Intervention | Impact | Objectif |
|---|---|---|---|---|---|
| L'agriculture familiale dans les régions frontalières du Bénin et du Togo ne peut subvenir ni aux besoins alimentaires et nutritionnels des populations notamment des femmes et des jeunes enfants, ni à répondre à la demande intérieure pourtant croissante des zones urbaines et des marchés sous-régionaux en productions agricoles de qualité (céréales, produits maraichers, légumineuses, tubercules). | **i) une agriculture familiale pas assez bien connectée aux corridors commerciaux assurant des débouchés.**<br>- un enclavement des zones de production avec des coûts de transactions très élevés pour accéder aux marchés urbains et sous-régionaux induisant de faibles marges pour les producteurs/trices;<br>- un manque de dialogue interprofessionnel entre producteurs et commerçants;<br>- des possibilités réduites d'investissements pour produire des aliments à haute valeur nutritionnelle à prix compétitif et abordable.<br>**ii) faible productivité des surfaces cultivées**<br>- des terres sous exploitées ne permettant pas de gros surplus commercialisables<br>- Des possibilités d'investissements limitées pour mieux exploiter les zones agricoles (bas-fonds, terres amont);<br>- Un accès limité au "paquet technologique raisonné" et à l'appui-conseil de qualité;<br>- Un manque de capacités techniques et financières des femmes et des jeunes limitant leur implication dans les activités rémunératrices;<br>- De trop faibles volumes produits par exploitation pour être commercialisés;<br>- des traditions alimentaires ne valorisant pas la diversification d'un régime alimentaire. | **Sur l'agriculture**<br>- Une production insuffisante et une faible productivité des exploitations agricoles familiales ;<br>- Des terres arables mal ou peu exploitées en bas-fond ou en amont des sous-bassins versants;<br>**Sur l'économie**<br>- Le manque d'offre de produits agricoles locaux sur les marchés tant ruraux qu'urbains encourage le recours aux importations de céréales (riz) et produits agricoles rendant les productions locales de moins en moins compétitives ;<br>- un exode des jeunes ruraux qui ne trouvent pas d'activités économiquement viables dans le secteur agricole;<br>**Sur la sécurité alimentaire et nutritionnelle**<br>- une disponibilité alimentaire en quantité et/ou en prix contribuant à une insécurité alimentaire et nutritionnelle<br>- le taux de malnutrition chronique élevé des enfants de moins de deux ans (30-35%);<br>**Sur l'environnement**<br>- Une augmentation de la pression anthropique négative: érosion et baisse de la fertilité des bassins versants ; | (i) **Connecter et renforcer** les acteurs économiques, dont les jeunes et les femmes impliqués dans des microentreprises rurales dont celles à haute valeur nutritionnelle, autour des marchés de demi-gros transfrontaliers de produits agricoles pour accéder aux marchés urbains et sous-régionaux, par des infrastructures économiques favorisant le regroupement de l'offre, de manière équitable, inclusive et durable (information sur les prix et les volumes, normes et qualité, taxes).<br>(i) **augmenter** la productivité de l'agriculture familiale, de manière inclusive et par des techniques résilientes au changement climatique, afin d'améliorer la sécurité nutritionnelle tout en apportant les surplus sur les marchés hebdomadaires. | - augmentation de la demande en produits agricoles sur des marchés de demi-gros intégrés aux corridors sous-régionaux<br>- augmentation des taxes locales prélevées pour une meilleure capacité d'investissement dans les biens publics communs.<br>- augmentation des revenus des exploitations familiales et baisse des couts de transactions;<br>- création d'emploi (jeunes, femmes) par l'augmentation de la rentabilité de l'agriculture familiale orientée vers le marché et par des microentreprises rurales rentables ;<br>- augmentation de la disponibilité en produits vivriers et à haute valeur nutritionnelle sur les marchés hebdomadaires;<br>- amélioration de la sécurité alimentaire et nutritionnelle des exploitations familiales;<br>- risques environnementaux mieux maitrisés et une plus grande résilience aux chocs climatiques. | Accroître durablement les revenus et la diversité alimentaire des ménages ruraux des régions frontalières du Bénin et du Togo |

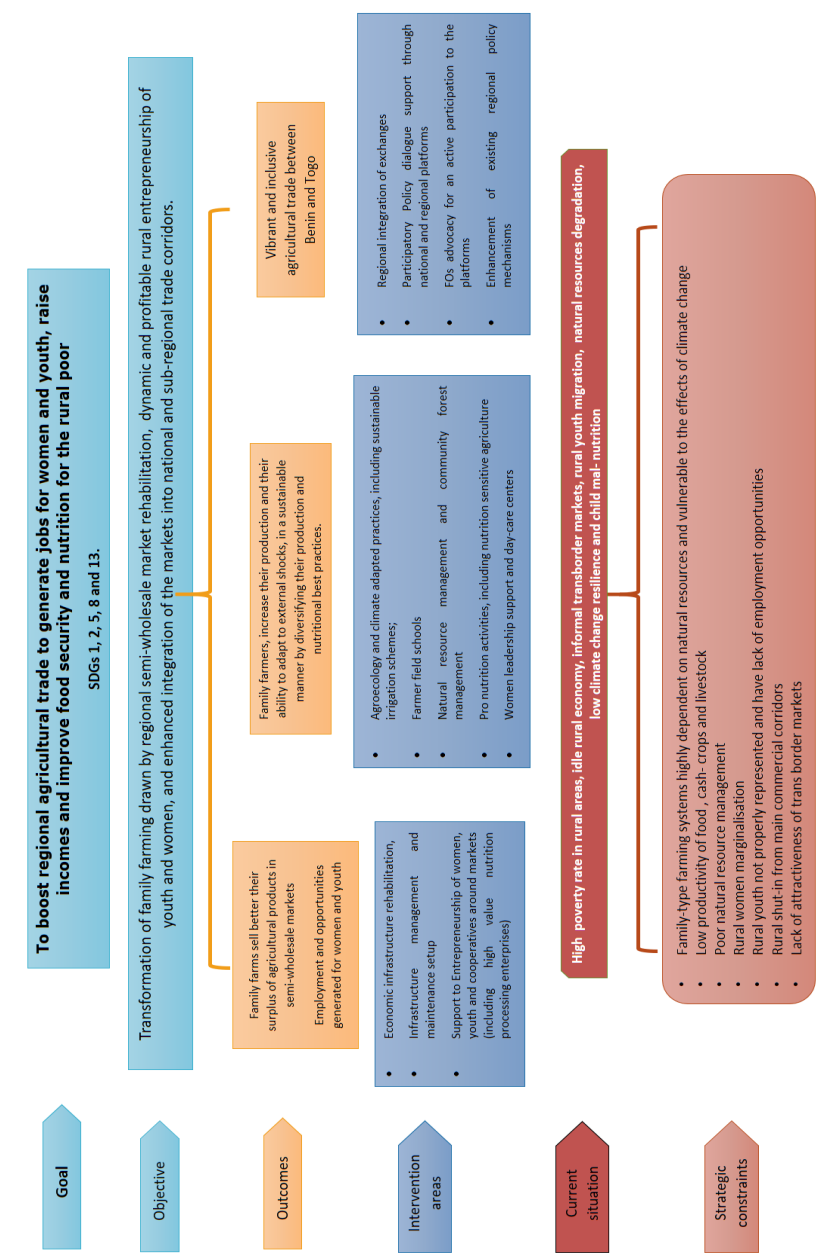
Goal
To boost regional agricultural trade to generate jobs for women and youth, raise incomes and improve food security and nutrition for the rural poor
SDGs 1, 2, 5, 8 and 13.
Objective
Transformation of family farming drawn by regional semi-wholesale market rehabilitation, dynamic and profitable rural entrepreneurship of youth and women, and enhanced integration of the markets into national and sub-regional trade corridors.
Outcomes
Family farms sell better their surplus of agricultural products in semi-wholesale markets
Employment and opportunities generated for women and youth
Family farmers, increase their production and their ability to adapt to external shocks, in a sustainable manner by diversifying their production and nutritional best practices.
Vibrant and inclusive agricultural trade between Benin and Togo
Intervention areas
Economic infrastructure rehabilitation,
Infrastructure management and maintenance setup
Support to Entrepreneurship of women, youth and cooperatives around markets (including high value nutrition processing enterprises)
Agroecology and climate adapted practices, including sustainable irrigation schemes;
Farmer field schools
Natural resource management and community forest management
Pro nutrition activities, including nutrition sensitive agriculture
Women leadership support and day-care centers
Regional integration of exchanges
Participatory Policy dialogue support through national and regional platforms
FOs advocacy for an active participation to the platforms
Enhancement of existing regional policy mechanisms
Current situation
High poverty rate in rural areas, idle rural economy, informal transborder markets, rural youth migration, natural resources degradation, low climate change resilience and child mal- nutrition
Strategic constraints
Family-type farming systems highly dependent on natural resources and vulnerable to the effects of climate change
Low productivity of food , cash- crops and livestock
Poor natural resource management
Rural women marginalisation
Rural youth not properly represented and have lack of employment opportunities
Rural shut-in from main commercial corridors
Lack of attractiveness of trans border markets

# Justification d'une approche régionale dans le PRIMA et aperçu de l'articulation opérationnelle entre les niveaux régional et nationaux

## I Vue d'ensemble des enjeux sous régionaux et approches du PRIMA

### A) Un positionnement stratégique du Bénin et du Togo au sein de l'espace CEDEAO

Le Bénin et le Togo sont deux Pays faisant partir de la Communauté Economique des États de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO), de l'Union Monétaire Ouest Afrique (UEMOA) et du Comité Inter-Etats de Lutte contre la Sècheresse au Sahel (CILSS). Les pays de l'espace CEDEAO et CILSS ont été subdivisés en trois grands bassins de production et de commercialisation[48]. Le bassin ouest, le bassin central et le bassin est (cf carte ci-dessous).

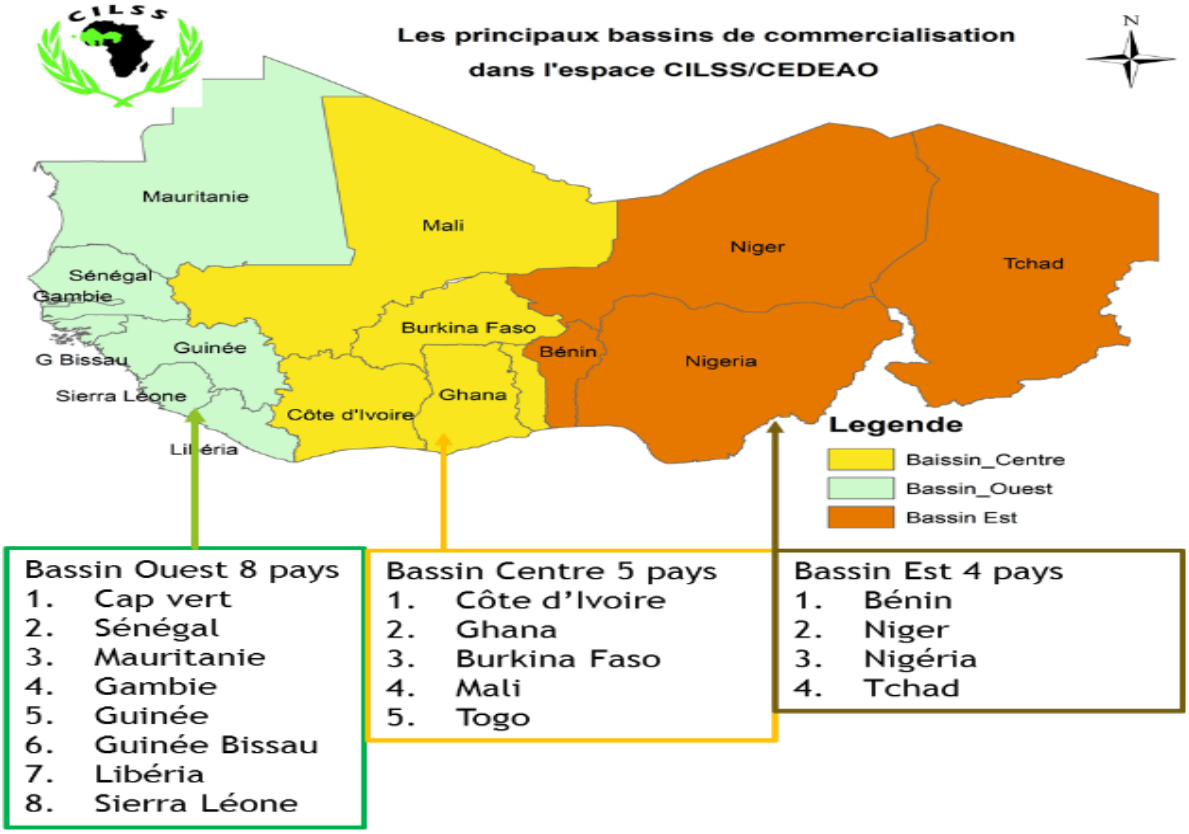


Figure: Carte des principaux bassins de production et de commercialisation dans l'espace CEDEAO/CILSS

Ces bassins constituent des systèmes commerciaux au sein desquels se développent des dynamiques porteuses d'opportunités pour le devenir de la sécurité alimentaire au niveau sous régional.

La zone d'intervention du PRIMA se situe stratégiquement à l'articulation des bassins Est, auquel appartient le Bénin et Centre auquel appartient le Togo. Les deux pays se situent ainsi au croisement névralgique entre les grandes économies sous-régionales à l'est (Nigéria) et au Centre: Ghana et Côte d'Ivoire).

Au niveau de la CEDEAO, les produits alimentaires officiellement exportés par la CEDEAO ne représentent que 10 % de l'ensemble des exportations et les échanges intra régionaux représenteraient entre 8 et 13 % de l'ensemble du commerce de la CEDEAO. Les chiffres

[48] Lors de la réunion des Experts en Sécurité Alimentaire des pays membre de la CEDAO/CILSS à Lomé, 1989

du commerce varient grandement d'un pays ouest-africain à l'autre. **Pour le Bénin et le Togo,** en moyenne, sur les périodes 2013 à 2017, les deux pays contribuent respectivement à hauteur de 2% et 1,6% pour le commerce de la CEDEAO avec ses pays tiers.

### B) De la pertinence de l'approche PRIMA: dynamisation du commerce transfrontalier et des marchés territoriaux

L'analyse des échanges intracommunautaire montre que les Pays de la zone CEDEAO ne **s'échangent en majorité que des produits alimentaires sans grand processus de valeur ajoutée**. Aussi, il s'agit des échanges formels enregistrés aux cordons douaniers, ces statistiques n'intègrent pas le commerce informel transfrontalier. La CEDEAO estime que trois-quarts des échanges intra-régionaux s'effectuent sur une base informelle et ne sont pas comptabilisés dans les statistiques officielles.

Le Bénin et le Togo souffrent d'un manque de diversification de leurs exportations et avec une **prédominance du caractère informel du commerce transfrontalier des produits agropastoraux**, notamment à travers les marchés ruraux, qui sont pour l'essentiel des marchés hebdomadaires. Le PRIMA par son approche de corridor transfrontalier contribuera à une meilleure comptabilisation de ces échanges informels en modernisant les marchés de demi-gros.

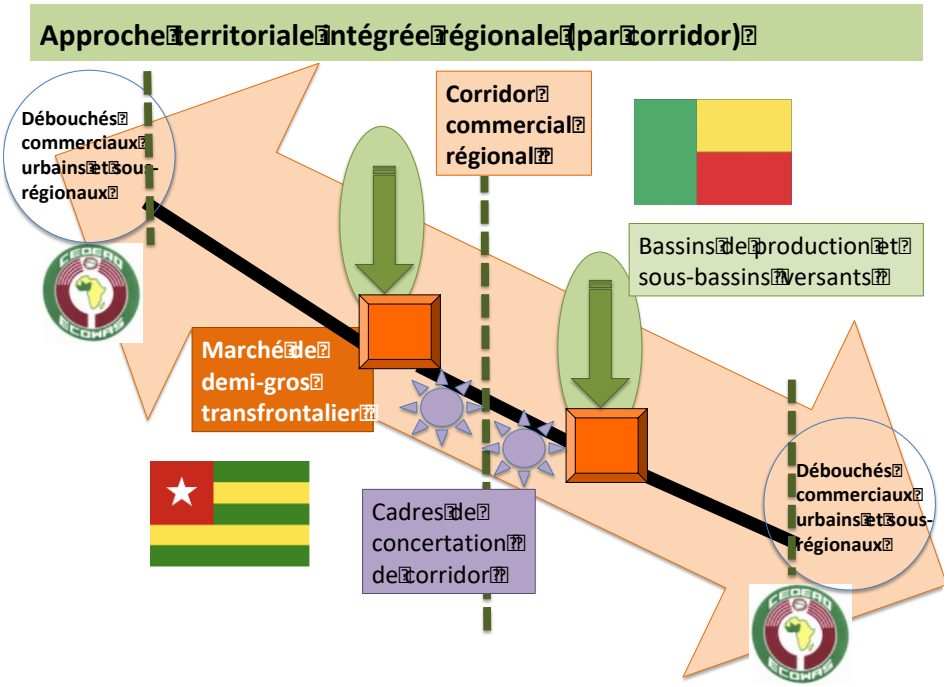

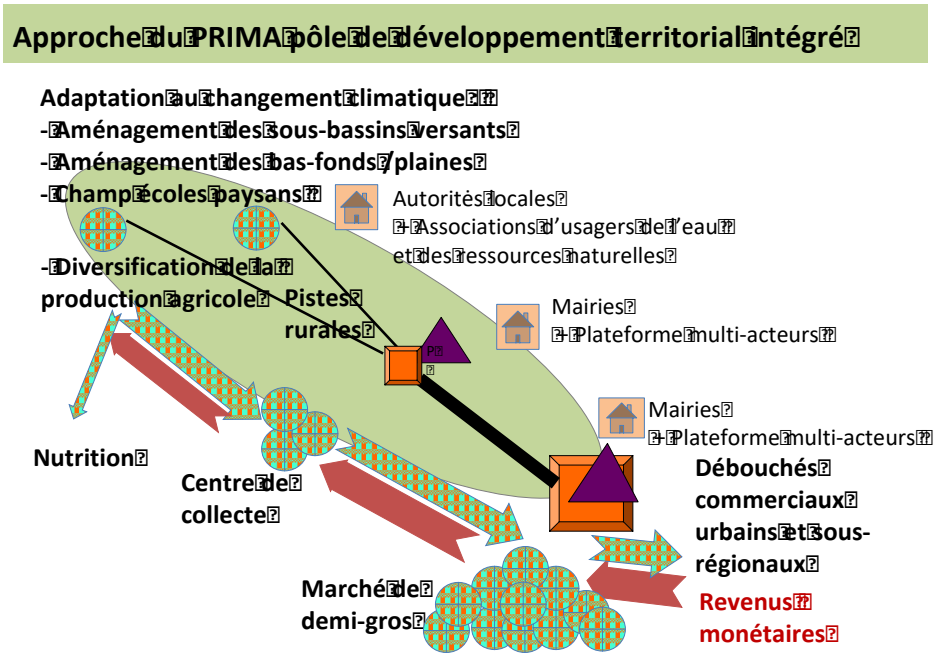


## II Articulation stratégique et opérationnelle du PRIMA entre la coordination régionale et les fonctions nationales

### A) Matrice schématique de mise en œuvre de PRIMA

| Niveau | Régional | National | Corridor |
|---|---|---|---|
| Acteurs | Unité Régionale d'Appui Technique UniR-ATE (ARAA) | Unité de gestion de Projet (UGP) Togo (MAPAH) | Unité de gestion de Projet (UGP) Bénin (ProCAR/MAEP) | Partenaires et prestataires (OP, Entreprises, ONG, consultants) |
| | Plateforme régionale OP | Plateforme Nationales OP, Interprofessions | Plateforme Nationales OP, Interprofessions | |
| Rôles | Appui technique, Base arrière, Plaidoyer | Coordination permanente de la mise en œuvre, plaidoyer, engagement citoyen | Contrat d'objectif évalué selon l'IDR |
| | • Dialogue politique régional et partenariats stratégique<br>• Contrôle qualité interne<br>• Appuis méthodologique et harmonisation<br>• Renforcement des capacités<br>• Réalisation d'études thématiques<br>• Gestion des savoirs (capitalisation, diffusion des bonnes pratiques, communication) | • Programmation et gestion de la mise en œuvre des activités (PTBA)<br>• synergie entre les composantes du projet<br>• Opérationnalisation de la stratégie de ciblage (femme, jeune et vulnérable)<br>• Gestion fiduciaire et passation des marchés<br>• Partenariat de mise en œuvre et synergie avec les autres projets<br>• Suivi, évaluation et gestion des savoirs | • Mise en oeuvre des activités<br>• Renforcement des capacités de la société civile rurale organisée et des bénéficiaires |

## B) Matrice institutionnelle des acteurs de PRIMA

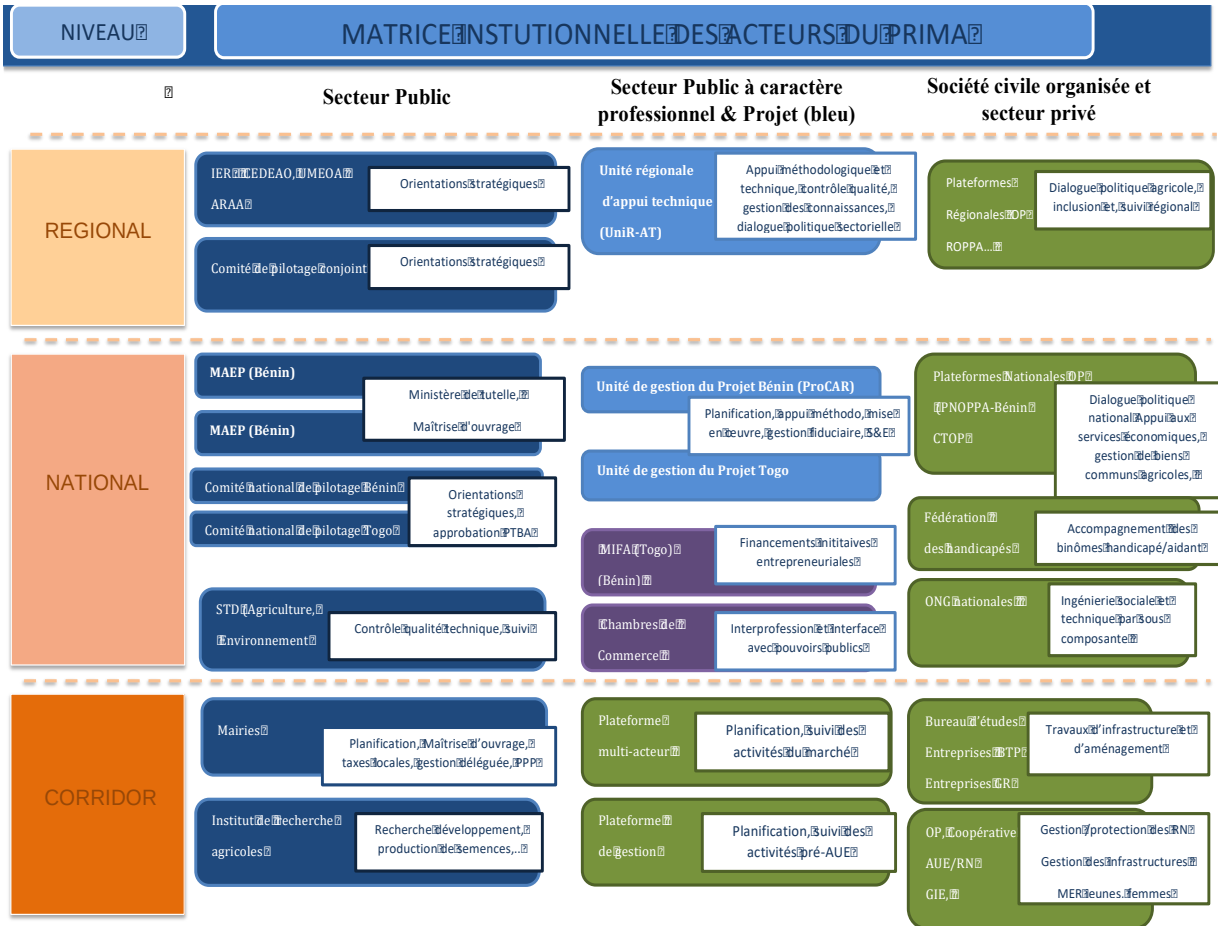


## C) Equipe de management de PRIMA

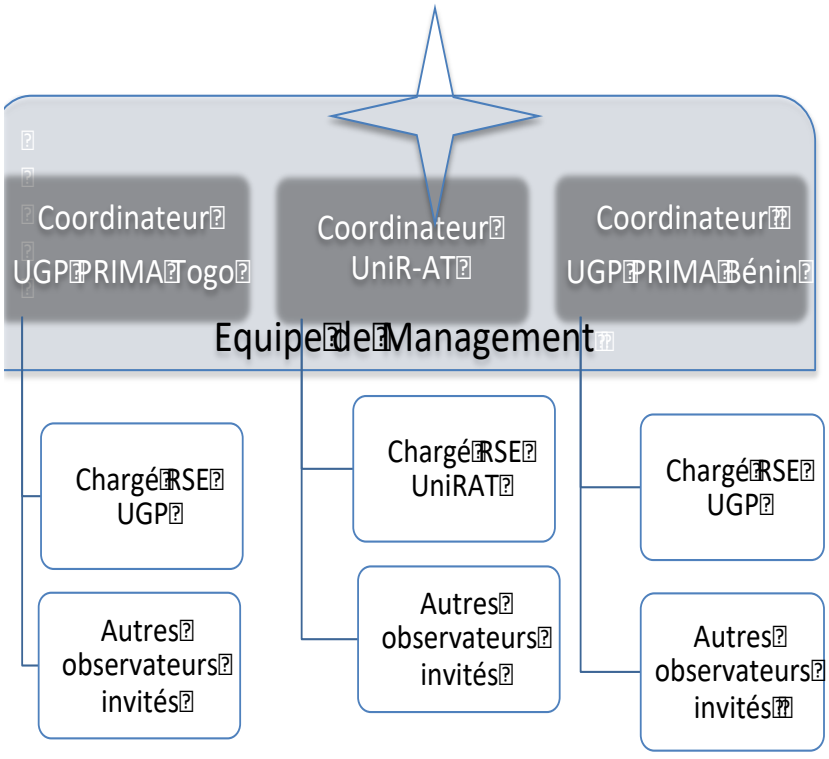

## D) Modèle d'Organigramme des UGP du Bénin et du Togo

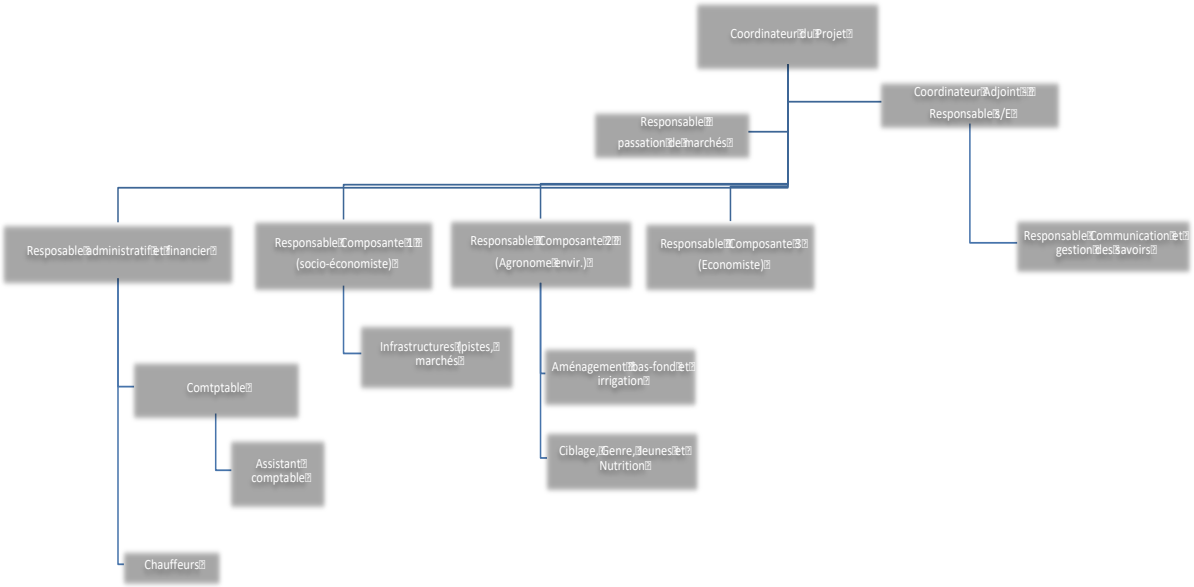


## E) Système de Suivi Evaluation du Prima

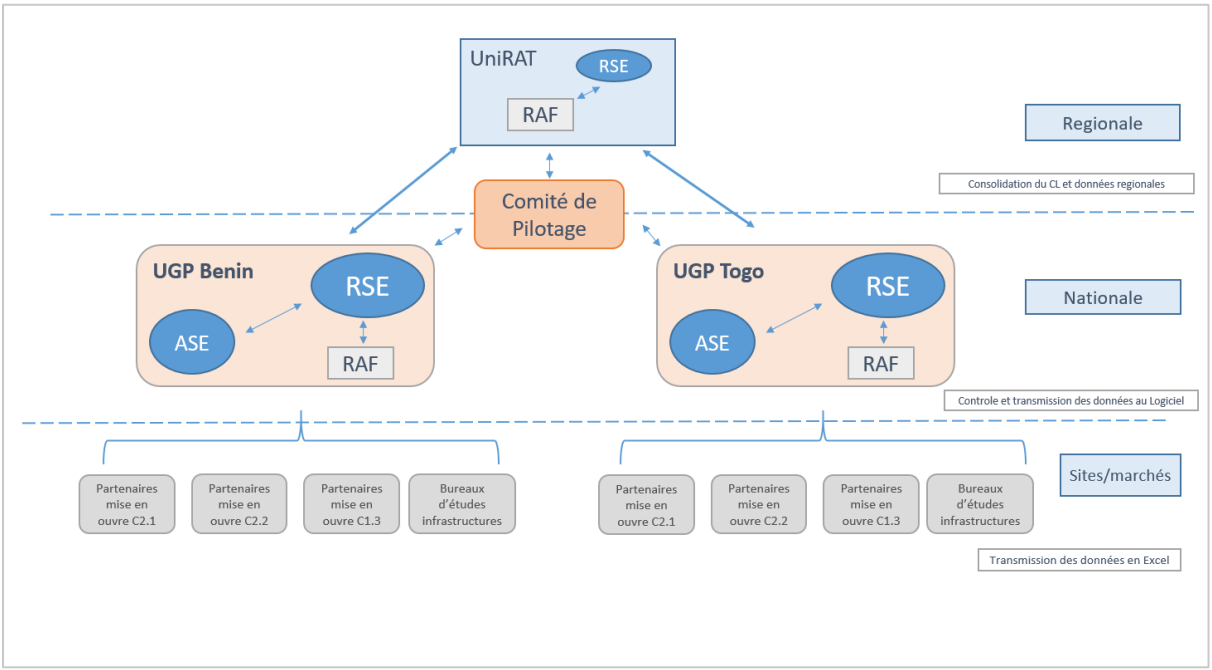

# Enseignements tirés

***Expériences en matière de formulation d'opérations régionales***

Le PRIMA est l'une des deux premières opérations régionales avec le S3DC/G5 Sahel+Senegal et ne dispose pas de lignes directrices finalisées. Cela dit, grâce aux échanges permanents internes entre les deux équipes de formulation et à l'inspiration issues de l'expérience des autres partenaires, des leçons seront rapidement tirées. Il s'agira notamment de tirer les enseignements de projets BAD qui montrent l'importance de la dimension politique et de l'ancrage dans les institutions régionales en place et le fort potentiel d'impact et de mise à échelle des résultats des projets nationaux.

***Aspects techniques sur les approches de mise en oeuvre***

En ce qui concerne l'approche de développement territorial (par Pôle de Développement Economique), qui se concentre sur une intégration cohérente des bassins de production agricole avec la commercialisation en gros des produits agricoles et les corridors commerciaux transfrontaliers, le Programme tirera parti des enseignements de l'expérience acquise auprès: (i) du FIDA, dans des projets similaires dans la région[49]; (ii) d'autres partenaires techniques et financiers (Agropoles / Zone de développement Economique de la BAD); et (iii) de l'organisation paysanne MVIWATA en Tanzanie financée par l'agence française de développement et l'Union européenne. Les principaux enseignements de ces expérience sont: (i) l'efficacité de l'implication des OP dans les dynamiques de collecte et de commercialisationd des produits; (ii) la pertinence de l'accompagnement d'une offre solide de services économiques des marchés de demi-gros à ses usagers pour sa gestion durable; (iii) l'efficacité de l'approche d'ingnerierie sociale multi-acteurs (incluant des actions permettant de promouvoir la participation des femmes dans les discussions) en préambule des actions d'ingénierie civile pour s'assurer de l'appropriation du processus.

En ce qui concerne l'amelioration durable de la productivité agricole, les acteurs du Bénin et du Togo ont démontré la pertinence des approches utilisées et qui ont fait leur preuves et méritent d'être répliqués voir mises à l'échelle: il s'agit notamment de la gestion intégrée des sols (Projet PROSOL financé par la GIZ au Bénin), de la promotion de modes de production agro-écologique (AVSF et RAFIA au Togo), de l'animation de champs école paysan (CEP en agro-écologie dans la région des Savanes au Togo) et de l'utilisation de méthodes de zonage et de cartographie participative comme moyens de promotion de mode de gestion concertée et durable des ressources naturelles (AVSF et RAFIA au Togo). Ainsi dans le cadre de la sous-composante 2.1, le PRIMA valorisera ces expériences dans une logique de mise à l'échelle et de divulgation des savoir-faire et bonnes pratiques dans le domaine de l'agriculture durable et climato-résiliente comme la gestion intégrée de la fertilité des sols, l'agriculture de conservation, la conservation des eaux et des sols, la gestion intégrée de l'agriculture et de l'élevage, l'agroforesterie et les mesures d'adaptation au changement climatique.

Les connaissances générées et les meilleures pratiques apprises par les projets achevés et en cours du FIDA au Togo (PADAT sur les champs écoles paysans et PNPER sur la planification des activités des petites entreprises et partenariats avec les IF) et au Bénin (PADMAR sur les production maraîchères en petite irrigation, PADAAM sur les partenariats avec les OP entre autres) seront pleinement intégrées lors de la mise en oeuvre du PRIMA.

***Sur l'intégration des thématiques transversales prioritaires***

Concernant la nutrition: l'objectif des deux pays est de fournir des pratiques alimentaires plus saines et plus équilibrées à leur population respective, mais cela est entravé par un

[49] ProDAF: Programme de développement de l'agriculture familiale au Niger; AgriFARM: Projet Agriculture familiale, Résilience et Marchés en Guinée; REDE: Projet de diversification de l'agriculture familiale, d'intégration des marchés et de nutrition face au changement climatique en Guinée Bissau.

accès encore difficile à la transformation, à la conservation et à la commercialisation des produits agricoles (PAM, 2016). Le poids des traditions, y compris le manque d'intégration des femmes dans la prise de décision des ménages, limite encore l'amélioration des pratiques alimentaires. Le PRIMA s'inspirera des bonnes pratiques de renforcement de la nutrition adoptées par les partenaires des Nations Unies (notamment les programmes de cantines scolaires du PAM) mais aussi des expériences financées par l'ARAA dans le cadre de son programme de filets sociaux financé par la Coopération espagnole.

En ce qui concerne le genre: les autres projets du FIDA similaires dans la région ont démontré que les activités de renforcement des capacités des organisations sociales et économiques et des entreprises féminines - l'alphabétisation, le développement du leadership, les compétences techniques et de management, et la professionnalisation- ainsi que la réduction des contraintes limitantes (accès à la terre, au crédit, aux revenus, à la garde d'enfants, à l'emploi, à la santé) et le soutien à la commercialisation sont trois piliers essentiels pour permettre aux femmes de s'autonomiser et d'influencer la conduite des activités liées à l'agriculture tant au sein des familles qu'au sein des communautés rurales.

Concernant la participation des jeunes: les enseignements tirés des projets d'entrepreneuriat des jeunes (FIDA/PNPER Togo, FIDA/FIER Mali, Banque mondiale, UE) ont démontré que le soutien aux compétences, le soutien technique et l'accès au financement sont trois conditions essentielles qui permettent aux jeunes de s'émanciper et de devenir des acteurs clés du secteur rural, grâce aux activités d'une agro-industrie innovante, liées au développement rural.

***Travailler en synergie avec les organisations de producteurs***

Les récentes évaluations des programmes pays du FIDA dans la sous-région ont conclu que les programmes financés par le FIDA devraient promouvoir la participation active d'organisations et d'institutions rurales structurées pour faire progresser un développement économique territoriale local inclusif et durable, et devraient pour ce faire fournir un soutien solide et continu aux agriculteurs et à leurs organisations économiques notamment les coopératives. Les organisations de producteurs (OP) ont également la capacité de gérer les connaissances et de contribuer à partir des activités et des pratiques locales au dialogue politique et aux processus d'élaboration et mise en œuvre des politiques publiques et stratégie sectorielle nationales et régionales.

Le Programme d'appui aux organisations paysannes en Afrique (SFOAP)50 cofinancé par le FIDA a démontré en 2 phases (2009-2019) la pertinence de la collaboration avec les plateformes régionales d'organisations de producteurs (OP). Le renforcement des capacités des OP à tous les niveaux leur a permis de devenir des acteurs impliqués dans les grands défis qui touchent l'agriculture familiale africaine. L'effet de levier recherché dans la promotion des activités économiques impliquant les OP locales et nationales a permis d'amplifier les impacts. L'impact des programmes de renforcement des OP est visible en ce qui concerne le ROPPA en Afrique de l'Ouest ; les réseaux sont devenus des sources de propositions (contribution aux politiques), des réservoirs de connaissances (appui aux plateformes nationales) et des organisations capables de superviser les projets mis en œuvre par les OP membres au niveau local (sélection, suivi et financement de projets pilotes économiques). La maturité des plateformes régionales s'est également accrue car elles ont acquis de grandes capacités de mobilisation de ressources pour contribuer à renforcer la durabilité des actions menées avec elles. Le programme OPenACP qui prend la suite du PAOPA en particulier en appui au ROPPA et plateformes nationales est une occasion renouvelée de favoriser une montée en puissance de l'appropriation des projets d'investissements par les organisations représentatives du public cible du FIDA.

La collecte de données primaires sur la situation des petits producteurs permet un dialogue politique pour soutenir les processus de défense de leurs intérêts. Le travail conduit par le

[50] Ce programme s'est achevé en 2019 et le OPenACP a pris le relais, toujours en appui au ROPPA et ses plateformes nationales pour la région d'Afrique de l'Ouest

ROPPA et certaines plateformes membres (y compris la CTOP au Togo et la PNOPPA au Bénin) sur son **Observatoire des exploitations familiales** montre l'importance de la collecte de données pour mieux comprendre les dynamiques et les défis auxquels sont confrontés les petits producteurs et aussi leur donner les informations pertinentes pour mener des processus de plaidoyer aux niveaux national et régional.

***Sur les aspects de performance des projets du FIDA***

*Concernant la performance des programmes pays du FIDA au Bénin et au Togo*: La performance du portefeuille du FIDA au Togo et au Bénin a été problématique du fait de la faiblesse des capacités de mise œuvre et de gestion axée sur les résultats des parties prenantes. La complexité des procédures de passation des marchés, la planification, la gestion financière, le S&E ont souvent conduit à des performances mitigées et insuffisantes. Les leçons de l'expérience des PADAT, PNPER, PAPSFRA, PADMAR sont pleinement prises en compte dans le PRIMA. Des mesures particulières seront prises pour la passation des marchés relative à la réalisation des infrastructures ainsi que pour la gouvernance et le contrôle citoyen. Une attention renforcée aux aspects fiduciaires sera assurée, notamment par un renforcement continu des capacités et un suivi rapproché par les tutelles (déjà en cours dans les deux pays) et l'équipe pays de proximité du FIDA basée à Accra.

Concernant l'appropriation nationale: au Togo, la création d'un mécanisme d'appui affirmant le leadership national et le suivi gouvernemental de la mise en œuvre des projets financés (Delivery unit) a très rapidement permis une amélioration des performances du PNPER et le démarrage du ProMIFA. L'engagement plus prononcé du ministère de l'Agriculture au Bénin démontre l'importance du leadership national dans l'amélioration de la performance du programme pays. La combinaison d'un leadership national et d'un soutien efficace et rapproché du FIDA stimule les performances des projets.

# Soutenabilité de la Dette dans les différents pays du Programme

**Bénin**

Le dernier rapport pays du Fonds Monétaire International daté de mai 2020[51] montre que le Bénin reste exposé à un risque modéré de surendettement extérieur. Tous les indicateurs projetés de la dette extérieure sont inférieurs à leurs seuils sous le scénario de référence, mais le ratio service de la dette / recettes dépasse son seuil en cas de choc de dépréciation extrême. Par rapport à l'analyse précédente de viabilité de la dette, la marge de manœuvre pour absorber les chocs a été réduite de « un certain espace» à un «espace limité». En outre, les spreads du Bénin restent volatils et sont supérieurs à l'indice de référence du module de financement de marché. Les dérapages politiques et les vulnérabilités dus au COVID-19 et aux chocs de fermeture de la frontière avec le Nigéria sont des risques à la baisse pour le scénario de référence. En ce qui concerne la dette publique et garantie par l'État (PPG) (extérieure et intérieure), le risque global de surendettement reste également modéré en raison de la notation de la dette extérieure. Néanmoins, la valeur actuelle du ratio dette publique / PIB reste en deçà de son repère prudent dans les scénarios de référence et de choc.

**Togo**

La dernière analyse de soutenabilité de la dette réalisée par la Banque mondiale et le FMI et datant d'avril 2020[52] a confirmé le risque modéré de surendettement extérieur du Togo et le risque élevé de surendettement public global, inchangé par rapport à la précédente mise à jour de l'AVD publiée en octobre 2019. Si les résultats mécaniques indiquent un faible risque de surendettement extérieure, le jugement a été appliqué compte tenu des vulnérabilités de la dette intérieure; le surendettement extérieur est donc considéré comme modéré. Le risque global de surendettement est évalué comme élevé étant donné que la valeur actuelle du ratio dette publique totale et garantie publique / PIB dépasse le seuil de surendettement jusqu'en 2021 dans le scénario de référence. Cette analyse met en évidence la nécessité d'un assainissement budgétaire soutenu, d'une meilleure gestion de la dette et de politiques macroéconomiques fortes pour ramener la dette publique à des niveaux prudents à moyen terme.

[51] https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2020/05/20/Benin-Sixth-Review-under-the-Extended-Credit-Facility-Arrangement-and-Request-for-49450

[52] https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2020/04/16/Togo-Sixth-Review-under-the-Extended-Credit-Facility-Arrangement-and-Request-for-49334

# Matrice intégrée des risques de projet

Le niveau de risque du programme en tenant compte des mesures d'atténuation est qualifié de **modéré**. Le tableau ci-dessous résume les risques identifiés ainsi que les mesures d'atténuation proposées.

| Risk Categories and Subcategories | Inherent | Residual |
|---|---|---|
| **Country Context** | | |
| Political Commitment | | |
| **Risk:** No major risk identified | **L** | **L** |
| **Mitigations:** The intervention logic, the development approaches and objectives adopted by the Program are fully aligned with regional and national development and sector public policies and priorities (including the African Union 2063 Agenda). Furthermore, improve food and nutrition security by targeting the most vulnerable groups (women and youth) through structural transformation of family agriculture, mitigation of climate change impact are at the core of national development and sector policies. | | |
| Governance | | |
| **Risk:** Insufficient governance of programme's resources, leading to fraud and corruption in violation of IFAD zero tolerance policy could affect the programme delivery. | **M** | **L** |
| **Mitigations:** The training and awareness rising of the program's teams and members of the procurement commissions with proactive joint supervision missions by IFAD and the Government of Togo and Bénin will help monitoring the application of agreed fiduciary standards through bi-annual supervision, bi-annual audits as well as audit committees and online financial reporting systems. | | |
| Macroeconomic | | |
| **Risk:** The highly-possible social and economic effects and impacts of COVID-19 pandemic in the region and specifically in the countries concerned are concrete, taking also in consideration the global /regional /national recession, and its effects on the international/regional/national agri-food value chains. Togo and Bénin are recorded a low inflation rate with a public deficit in line with the WAEMU regional deficit norm (3%) in 2019. The quoted forecasts and estimates from the IMF for 2020 and 2021 on-projected economic growth, unemployment for both countries will be changed by COVID19 pandemic. That could lead to the re-purposing of the national priorities and reducing significantly countries financial contribution to the program. There is also expectation that agricultural prices will raise substantially, due to decrease in global supply, disruption of international/regional national transport sectors. All these risk to contribute to the increase in poverty and unemployment, worsening livelihoods of vulnerable groups. | **H** | **S** |
| **Mitigations:** The program will benefit from IFAD's strategy to address COVID19 impacts on agriculture sectors | | |
| Fragility and security | | |
| **Risk:** Spillover of insecurity and armed conflicts from the Sahel region (Burkina, Niger, Mali) due to terrorism and para-militias can affect the program implementation and performance. Northern cross-border areas and rural markets are the most exposed geographic and economic targets. | **M** | **M** |
| **Mitigations:** The involvement of local leadership within the community, involvement of local economic and farmer organizations in the project implementation will reduce this risk in case of extreme situation. In addition, the program will avoid high risk areas | | |
| **Sector Strategies and Policies** | | |
| Policy alignment | | |
| **Risk:** The program is fully aligned on the national and regional policies. However, due to uncertainties related to COVID19 and possible world economic recession in the future, the countries policy directions might change during the program implementation. | **L** | **L** |
| **Mitigations:** The program will adopt an adaptive management approach to adjust and align priorities. | | |

| | | |
|---|---|---|
| Policy development & implementation | | |
| **Risk:** Several policies have been developed in both countries including agriculture policies but lacked of implementation. Some implementation problems are due to corruption, lack of continuity in government policies, inadequate human and material resources, all of which often lead to implementation gap, i.e. the widening of the distance between stated policy goals and the realization of such planned goals. | **M** | **L** |
| **Mitigations:** The program will engage dialogue in and with two countries to remove barriers. | | |
| **Environment and Climate Context** | | |
| Project vulnerability to environmental conditions | | |
| **Risk:**<br>1. Unsustainable resources management and environmental degradation<br>2. Over-exploitation of water resources for agricultural production in large scale hydro-agricultural developments<br>3. Use of more agrochemicals with the associated risks for human health and pollution of the environment | **M** | **L** |
| **Mitigations:** Environmental risks will be mitigated through the implementation of measures to promote (i) sustainable management of water and soil; (ii) the rational use of phytosanitary products and chemical fertilizers; (iii) compliance with environmental standards in hydro-agricultural development, rural roads and market infrastructure, and (iv) sustainable management of natural resources on land in sub-watersheds (16,000 ha). This last measure will result in major investments in the sustainable management of community forests, erosion control and agroforestry development. | | |
| Project vulnerability to climate change impacts | | |
| **Risk:**<br>1. Climatic change event (drought, floods) could affect smallholder agricultural production capacity, productivity and competitiveness and also markets infrastructures (including markets and rural roads).<br>**2.** Risks and potential impact of climate change could be different from the Northern areas (more drylands) exposed to droughts and to the spill-over effect of climatic events in the Sahel countries; in the southern areas, agricultural lowlands and rural infrastructures are more exposed to severe floods.<br>3. Extensive shifting cultivation of slash and burn contributes to the degradation and loss of vegetation cover,<br>4. Degradation of forest habitats contributes to the drying up of springs and watercourses and causes soil degradation due to erosion;<br>5. The most vulnerable groups including women and youth have less access to land and decision-making instances | **M** | **M** |
| **Mitigations:**<br>1. The program will consider adaptation options (water control and promotion of short cycle varieties)<br>2. Adaptation and management plan for social, environmental and climatic risks.<br>3. The program will invest in agricultural intensification and diversification: this will reduce the slush & burning practice and clearing of forest habitats.<br>4. The Program will support the creation and regeneration of community forests that will play a key role in reforesting source heads and stream banks and limiting erosion by increasing soil infiltration capacity and limiting in fact runoff.<br>5. The Program has set quotas for all its activities, the attainment of which will be facilitated by prior social engineering, allowing access to a consensus on the selection of beneficiaries. Functional literacy activities for women and training for youth will improve their chances of access and success. | | |
| **Project Scope** | | |
| Project relevance | | |
| **Risk:** No major risk identified<br>The Program is fully aligned with continental, regional and national public policies on rural and agricultural development. IFAD's strategic priorities are also duly taken into account into the logic of intervention and operational approaches. | **L** | **L** |

| | | |
|---|---|---|
| **Mitigations:** Active participation of organized economic organizations of farmers and producers associations in Project design and Implementation at strategic (Steering Committee) and operational level (implementation partners) will assure the full integration of small-holders and vulnerable groups ( women and youth cooperatives, Unions, associations) into project implementation | | |
| Technical soundness | | |
| **Risk:** The Program rationale and intervention logic area have been designed within a very complex and articulated environmental, socio-economic and political context (cross-border geographical and economic geographical target, fragility and instability due to extension/spill-over proximity of social tensions, armed groups activities, and violent conflicts due to spill-over of terrorism groups and para-military militias from Sahel to the northern areas of Bénin and Togo) and issues (sub-regional agricultural trade and markets transport corridors). Furthermore, IFAD has no experience and knowledge in designing and implementing regional operations (core business based on country-projects and programs). | **L** | **L** |
| **Mitigations:** Exchange of experience and knowledge with other IFIs (in particular the World Bank and African Development Bank) in design and implementation of regional programs will be established (including training and South-South technical assistance, workshops and seminars, KM web-based platforms etc.) | | |
| **Institutional Capacity for Implementation & Sustainability** | | |
| Implementation arrangements | | |
| **Risk:** At regional level, the establishment - and competitive recruitment - of a small Regional Technical Unit and two National Project Management Units will present challenges for ensuring adequate and efficient technical, administrative and financial planning, management and M&E-KM. | **S** | **M** |
| **Mitigations:** In Togo and Bénin, the MoAG has long experience and knowledge of IFAD's project management procedures as well as of others IFIs (World Bank, AfDB, OFID, GEF). The Program will adopt the TOM2PRO software for financial planning, management and monitoring. Nevertheless, the planning, management of a regional program is (due to the multi-country institutions involved) require a well-coordinated, flexible and efficient multi-stakeholders coordination mechanism | | |
| M&E arrangements | | |
| **Risk:** The project may have problems coordinating and harmonizing data and indicators at regional level. At National level there may be difficulties in collecting data due to lower capacity on M&E and problems in timely collection and processing of data. | **S** | **M** |
| **Mitigations:** Based on IFAD's M&E modalities and the already operational system of IFAD's ongoing projects in each country, a results-based M&E (RBM) system will be established and managed by the National Project Management Units and wiill be coordinated by the regional technical assistance unit (UniRAT) with support from IFAD and in accordance with established IFAD procedures. It will be built around the set of selected indicators outlined in the logical framework taking into account key IFAD corporate indicators and project specific indicators.These will be harmonized and standardized in order to monitor and report on the identified key indicators to be reported at the regional level. The project will do capacity building on M&E during the first year in order to level different implementers on data collection and proccessing. IFAD is launching the AVANTI initiative in Togo in the last quarter of 2020 with the support of HELVETAS, which will strengthen national M&E capacities. Ongoing projects will benefit from this initiative and it may be extended to Benin in order to build expertise in both countries. | | |
| **Procurement (Togo)** | | |
| Legal and regulatory framework | | |
| **Risk:**<br>**Existence in the country of laws, regulations and a manual on procurement:** there is no manual of procurement procedures yet<br>**Procurement methods:** Competitive contracts represented in value only 64% of all public contracts awarded in 2014<br>**Public access to information on procurement:** Information on contracts awarded is not exhaustive | **M** | **M** |
| **Mitigations: Existence in the country of laws, regulations and a manual on procurement:** The project procurement procedures will be specified in a Procedures Manual for use by stakeholders | | |

| | | |
|---|---|---|
| **Procurement methods:** The project procurement plan agreed with IFAD prior to any procurement operation helps mitigate this risk<br>**Public access to information on procurement:** IFAD will work with other development partners to strengthen the computerization of procedures, which can help improve the collection and publication of statistics | | |
| Accountability and transparency | | |
| **Risk:** The Procurement Perception Index published by TRANSPARENCY INTERNATIONAL for 2019 is 29 points / 1000 | **H** | **H** |
| **Mitigations:** As part of the project, the procurement execution procedures that will be recorded in the Procedures Manual will take into account the need to prohibit the execution of incompatible tasks and conflicts of interest, among others | | |
| Capability in public procurement | | |
| **Risk: Experience of government officials in donor-funded public procurement:** National regulations only allow civil servants a maximum period of six years in the public procurement chain. Even if this position is not always respected by some officials, it remains difficult to have staff with 7 years of experience or more<br>**Separation of procurement and financial management functions:** Financial managers are often associated with the meetings of the procurement committee | **M** | **M** |
| **Mitigations: Experience of government officials in donor-funded public procurement:** The system as organized will ultimately make it possible to provide a large number of qualified specialists<br>**Separation of procurement and financial management functions:** The project should avoid appointing the RAF and the SPM in the CPMPs and technical tender evaluation sub-committees | | |
| Public procurement processes | | |
| **Risk: Bid opening to take place for advertised contracts and within one hour of receipt of bids:** It is recommended that the opening take place 30 minutes after deposit of the envelopes. However, given the flow of files to manage, certain opening dates may be postponed. This requires a new convocation of all bidders on the new date scheduled<br>**Sending of the bid opening report to the tenderers:** The independent review report of the compliance of public procurement procedures, concluded by the Ministry of Agriculture, Livestock and Water (MAEH) under Management 2015 (Report by Grant Thornton) notes "the failure to publish the minutes for the opening of tenders, in violation of article 54 paragraph 4 of Decree No. 2009-277 of 11 November 2009, on the Code of public contracts and public service delegations"<br>**Completion of evaluations during the validity period of the bids:** The flow of files, the complexity and the diversity of fields make it difficult to meet the 30-day deadline for all procurement files<br>**Availability of a complete file of the process:** Under the terms of the independent review report of the compliance of public procurement procedures, concluded by the Ministry of Agriculture, Livestock and Water (MAEH) under Management 2015 (Report by Grant Thornton ): "The archiving and filing system put in place by the MAEH for files relating to public contracts is insufficient. The contracts examined do not always contain all the required documents. In addition, the contract files are kept. by the beneficiary structures, which do not systematically refer to the Person responsible for contracts, in violation of the provisions of Article 1 paragraph 9 of Decree 2009-297 / PR relating to the attributions, organization and functioning of procurement and control bodies. In addition, the supporting documents available are compiled in a document, without the help of dividers or a summary which indicates the list of existing documents "<br>**Public announcement of all awarded contracts:** Under the terms of the independent review report of the compliance of public procurement procedures, concluded by the Ministry of Agriculture, Livestock and Water (MAEH) under Management 2015 (Report by Grant Thornton ): "The results of allotments relating to quotation requests have not been published, in violation of the provisions of Article 15 of Decree No. 2011-059 of May 4, 2011 defining the thresholds for award, publication, control and approval of public contracts " | **M** | **M** |
| **Mitigations: Bid opening to take place for advertised contracts and within one hour of receipt of bids:** The Procurement Specialist will ensure the rigorous application of this provision (30 minutes after receipt of tenders)<br>**Sending of the bid opening report to the tenderers:** The SPM will ensure the systematic transmission of the bid opening report to the bidders by the PRMP<br>**Completion of evaluations during the validity period of the bids:** The project will ensure the implementation of this activity on time<br>**Availability of a complete file of the process:** The SPM will set up an archiving system for procurement files and will use IFAD's NOTUS system for NO | | |

| | | |
|---|---|---|
| **Public announcement of all awarded contracts:** The SPM will ensure the systematic publication of the attributions | | |
| **Procurement (Benin)** | | |
| Legal and regulatory framework | | |
| **Risk:**<br>**Procurement methods:** Over the period from 2011 to 2013, the amount of private contracts was greater than 10% of the total amount of public contracts awarded, which contravenes the provisions of article 51 of the public procurement code, in particular by 2013 with a rate of 29%<br>**Public access to information on procurement:** Information on contracts awarded is not exhaustive | **M** | **M** |
| **Mitigations: Procurement methods:** Over The Project Procurement Plan agreed with IFAD prior to any procurement operation helps mitigate this risk<br>**Public access to information on procurement:** IFAD will work with other development partners to strengthen the computerization of procedures, in particular by systematizing the use of the Integrated Public Procurement Management System (SIGMAP) by contracting authorities, which can help improve the collection and publication of statistics | | |
| Accountability and transparency | | |
| **Risk:** The Procurement Perception Index published by TRANSPARENCY INTERNATIONAL for 2019 is 41 points / 100 | **M** | **M** |
| **Mitigations:** A new state institution has just been set up to strengthen the fight against corruption (High Commission for the Prevention of Corruption, created by law in April 2020) | | |
| Capability in public procurement | | |
| **Risk: General quality of documents produced by the procurement department:** If we refer to the summary report of the Audit of public contracts carried out by the ARMP under the 2011 to 2014 management, with regard to the Ministry in charge of Agriculture, the contracts for which the tender documents are incomplete or poorly prepared represent 66.67% of the sample examined.<br>**Separation of procurement and financial management functions:** The financial functions are generally performed by the Administrative and Financial Director (DAF), while the contracts are prepared by the technical services and the PRMP. However, among the staff making up the PRMP (Annex 3 of the 2019 activity report of the PRMP), a member of the DAF is a member of the Procurement Unit of the Ministry, which constitutes a function incompatible with that of a member of the DAF. In addition, the decree relating to the PRMP and the CPMP provides that, for each procurement procedure, the Financial Director of the structure concerned or his representative, and a lawyer or the SPM are members of the CPMP. | **M** | **M** |
| **Mitigations: General quality of documents produced by the procurement department:** The recruitment of a Procurement Specialist at the Project Coordination Unit level will improve the quality of the files to be submitted to the PRMP<br>**Separation of procurement and financial management functions:** The project will mitigate the consequences of the provisions of the regulatory texts relating to the Procurement Unit of the Ministry by i) appointing a representative of the RAF rather than the RAF itself, and ii) by avoiding appointing the SPM. | | |
| Public procurement processes | | |
| **Risk: Bid opening to take place for advertised contracts and within one hour of receipt of bids:** The opening takes place systematically 30 minutes after receipt of tenders. But for Consultant contracts, this is still not observed<br>**Sending of the bid opening report to the tenderers:** The regulations clearly prescribe the sending of the minutes to the tenderers. In practice, instead of the shipment, bidders are asked to come and collect it, which they do not all do<br>**Bid evaluations carried out by a suitably qualified ad hoc evaluation committee:** the summary report of the contract audit carried out by the ARMP under the 2011 to 2014 managements, indicates, with regard to the the Ministry in charge of Agriculture, that the contracts for which irregularities were noted in the appointment of members of the tender analysis subcommittee represent 28% of the markets examined<br>**Responsiveness based on the criteria set out in the tender dossier for the evaluation of tenders:** The summary report of the contract audit carried out by the ARMP for the 2011 to 2014 management, indicates, with regard to the Ministry in charge of Agriculture, that 44% of the contracts examined were badly awarded | **M** | **M** |

| | | |
|---|---|---|
| **Mitigations: Bid opening to take place for advertised contracts and within one hour of receipt of bids:** The Procurement Specialist will ensure the rigorous application of this provision (30 minutes after receipt of tenders)<br>**Sending of the bid opening report to the tenderers:** The Procurement Specialist will ensure the systematic transmission of the bid opening minutes to the bidders by the PRMP<br>**Bid evaluations carried out by a suitably qualified ad hoc evaluation committee:** The support of the competent government technical services for the procurement of infrastructure contracts can help mitigate this finding<br>**Responsiveness based on the criteria set out in the tender dossier for the evaluation of tenders:** The recruitment by the project of a qualified Procurement Specialist who will support the evaluation commissions will help mitigate the risk. | | |
| **Financial Management** | | |
| Overall | | |
| **Risk:**<br>1. **Organisation and staffing** : Staff in the 3 PMUs is not sufficient in number or qualifications to ensure an efficient financial management of the Program<br>2. **Budgeting:** The weak financial supervision of the program by the relevant technical departments and poor understanding of IFAD's procedures could potentially affect the program implementation.<br>3. **Funds flow/disbursement arrangements:** The weak financial supervision of the program and poor understanding of IFAD's procedures could potentially affect the program implementation.<br>4. **Internal controls:** The weak financial supervision of the program and poor understanding of IFAD's procedures could potentially affect the program implementation.<br>5. **Accounting and Financial Reporting:** the reporting needs may not be met by the program and accounting standards are not in line line with IFAD requirements;<br>6. **External audit:** An external audit will be carried out timely by an External Auditors (folliwng IFAD's proceduers). | **H**<br>**H**<br>**H**<br>**H**<br>**H**<br>**H** | **S**<br>**S**<br>**S**<br>**S**<br>**S**<br>**S** |
| **Mitigations:**<br>1. **Organisation and staffing:** The regional unit will be reinforced with the recruitement of a financial analyst and will be base21.d in an organisation that has a great experience of delaing with development projects and meeting the needs of international development partners. In Togo a full PMU will be recruited on a competitive bases while in Benin the ProCAR PMU, which has a gret experience with IFAD requirements and procedures will be reinforced to better manage Program activities.<br>2. **Budgeting:** The program staff in both two countries will be trained on budget planning and financial management and participating in workshops that IFAD will organize at national / regional level qualified staff; technical assistance<br>3. **Funds flow/disbursement arrangements:** The Project Management Units (Coordinators, RAF, Accounting) will be intensively trained in administrative and financial training. During the first 2 years of project implementation, the Regional Technical Unit will facilitate and provide International Technical Assistance on financial planning and management periodically. A designated account will opened for each financier and the project will perform account reconciliations on a montlhy basis. Disbursement arrangements will be in line with IFAD manuals and procedures.<br>4. **Internal controls:** in the PMU organigram and structure, the Project design will include PMUs an Internal Auditors Unit who will be in charge to oversight the regular adoption of procedures and process assuring implementation. Government Auditors (Inspection Generale) of Ministry of Economy and Finance will carry out regular administrative and financial audits.<br>5. **Accounting and Financial Reporting:** All PMUs will prepare interim and annual reports directly throught their accounting software which will be purchased and set up in order to meet all IFAD reporting requirement. PMU staff wil be trained to the use of this software and financial reports will be reviewed at IFAD level to ensure their quality. Both countries use SYSCOHADA accounting standards which will aso apply to this program and are acceptable to IFAD.<br>6. **External audits:** IFAD's FMD will provide close supervision and oversight of the ToR and of the (international) selection recruitment process of external auditors: | | |
| **Environment, Social and Climate Impact** | | |
| Biodiversity conservation | | |

| | | |
|---|---|---|
| **Risk:** Togo and Benin experience environmental degradation and fragile ecosystems. Activities especially related to the agriculture production could lead to degradation of forest habitats contributes to the drying up of springs and watercourses and causes soil degradation due to erosion. | **M** | **M** |
| **Mitigations:** The programme has developed a comprehensive SECAP note and an ESMF that propose some mitigation measures. For example, the Program will support the creation and regeneration of community forests that will play a key role in reforesting source heads and stream banks and limiting erosion by increasing soil infiltration capacity and limiting in fact runoff. From an environmental perspective, the identification of PRIMA intervention sites in Benin and Togo confirms that no action will be carried out in a protected area or in a Ramsar site. | | |
| Resource efficiency and pollution prevention | | |
| **Risk:** Incitation to intensification in agriculture may lead to an inconsiderate use of chemical products having negative impacts on soils and water reserves. Current use of such chemicals are not satisfactory with a lot of loopholes in terms of protection, dosage and procedures to use chemicals by producers. | **L** | **L** |
| **Mitigations:** The program will promote sustainable management of on-farm and markets wastes and reduce an abusive use of chemicals such as pesticides and fertilizers that could potentially degrade water quality in rural areas. | | |
| Cultural heritage | | |
| **Risk: N/A** | | |
| **Mitigations:** | | |
| Indigenous Peoples | | |
| **Risk: N/A** | | |
| **Mitigations:** | | |
| Community health and safety | | |
| **Risk:** The COVID- 19 is a real threat for human health and people in the region. Unsafe and non-healthy working conditions Infectious and parasitic diseases may limit the nutritional status of children. | **H** | **M** |
| **Mitigations:** The program has included activities in the Social Management Plan of the ESMF to address community heath and safety issues. Activities to be considered are: remote sensing tools to better understand immediate impacts of COVID 19 on food security and agricultural productivity, trainings on safe labor practices, access to more protective equipment such as masks and gloves, restrictions on workers on producer's field. Rural day cares will allow for interaction with community health services for early detection. Latrines and canteens will be built on the markets sites. | | |
| Labour and working conditions | | |
| **Risk:** No major risk identified | **L** | **L** |
| **Mitigations:** The Program has set quotas for all its activities, the attainment of which will be facilitated by prior social engineering, allowing access to a consensus on the selection of beneficiaries. Functional literacy activities for women and training for youth will improve their chances of access and success. | | |
| Physical and economic resettlement | | |
| **Risk: N/A** | | |
| **Mitigations:** | | |
| Greenhouse gas emissions | | |
| **Risk:** CO2 emission from the investment is limited and would contribute to the climate change | **M** | **M** |
| **Mitigations:** FAO Exact tool will help to assess the volume of CO2 reduced or avoided and adaptation activities under this program so appropriate actions can be taken. | | |
| Vulnerability of target populations and ecosystems to climate variability and hazards | | |
| **Risk:** In the PRIMA regions of intervention in both countries, the rural populations rely on farming systems based on rice growing and horticulture in lowlands, annual crops on the lands of surrounding sub-watersheds and the use of non-timber forest products, hence their vulnerability to the effects of climate change with regard to the expected impacts on agriculture and other activities dependent on the exploitation of natural resources, is high. | **H** | **M** |

| | | |
|---|---|---|
| **Mitigations:** PRIMA will seek to increase climate and environmental resilience through interventions allowing better water management, in particular through hydro-agricultural developments, the promotion of integrated and sustainable management of soil fertility, the diversification of agricultural production, the promotion of sustainable management methods for natural resources and the use of short-cycle and climate-resilient varieties, access to climate information, as well as the promotion of good practices for adapting to climate change mainly focused on sustainable management of land and water resources and compliance with climate-appropriate construction standards. | | |
| **Stakeholders** | | |
| Stakeholder engagement/coordination | | |
| **Risk:** No major risk identified | **L** | **L** |
| **Mitigations:** During the design all involved economic and social stakeholders (public and private) will fully permanently associated: this inclusive process is one of the main development pillar of the program (based on the successful experience of social engineering adopted by other similar IFAD's projects in WCA , Niger, Guinea, Guinea Bissau) The program will act as facilitator and mediator between the divergent/different institutional, political, social and economic interests, mainly thanks to permanent dialogue the structured and organized Civil Society Institutions and Organisations (including public central and local administrations, Farmers and Producers Organizations, Unions of Traders/Transport, IMF, NGOs, CBOs, Women and Youth Cooperatives, Water Users Associations) | | |
| Stakeholder grievances | | |
| **Risk:** Possible exclusion of certain groups within communities due to the monopolization of program benefits by certain categories of beneficiaries that will lead to stakeholder grievances. | **M** | **L** |
| **Mitigations:** The program will pay particular attention of targeting strategy to make it more inclusive and ensure that stakeholder grievance is well reflected in SECAPE note and monitored. Rating moderate | | |
| **OVERALL** | **M** | **M** |

# Stratégie détaillée de retrait

La stratégie de retrait du PRIMA se précise par composantes

**Composante 1**
L'ingénierie sociale rassemblera tous les acteurs et intervenants des marchés et de leurs zones d'influence au sein des corridors régionaux pour convenir des différentes problématiques pour s'assurer que les infrastructures appropriées seront conçues et réalisées afin d'améliorer les conditions de développement économique de chaque entité avec le marché en son centre. C'est aussi à travers cette ingénierie sociale que des structures autonomes de gestion des infrastructures émergeront en collaboration avec les autorités locales dans un cadre de partenariat public-privé. L'émergence d'une société civile organisée en milieu rural composée de tous les acteurs de marchés, des producteurs, commerçants, entrepreneurs (jeunes et femmes) etc…est un gage de durabilité.

Le projet réhabilitera les infrastructures économiques rurales afin de faciliter les transactions commerciales et donc améliorer les flux des produits agricoles vers les marchés de demi-gros et marchés hebdomadaires existants au sein de corridors sous-régionaux. La maintenance des pistes de désenclavement en lien avec les marchés reposera sur les groupes d'entretien des pistes qui sont partie intégrante des plateformes multiacteurs de marché. La gestion de ces marchés prévoit les coûts de maintenance des installations économiques et d'entretien courant des pistes pour garantir la durabilité des investissements. L'approche participative au sein des corridor régionaux dans le processus d'identification des sites, des axes de provenance des produits agricoles, de conception des plans d'infrastructures économiques, d'implication des services techniques déconcentrés dans la mise en œuvre, est gage de durabilité.

**Composante 2**
Les actions d'aménagement durable des sous-bassinsversants et des bas-fonds/plaines bénéficieront d'une forte appropriation communautaire étant donné que les producteurs et productrices participeront directement à l'identification des problèmes et aux prises de décisions relatives aux options d'aménagement et aux types de pratiques agricoles à promouvoir. Cette participation des producteurs et productrices constitue un gage de durabilité pour que les bonnes pratiques perdurent au delà de la fin du Projet d'autant plus que l'accompagnement des ces processus sera renforcé par les Association d'usagers de l'Eau et des Ressources Naturelles qui seront créées et renforcées dans le cadre du Programme.

Le développement de modèles agricoles axés sur une meilleure maitrise de l'eau et plus résilients au risque climatique (agroforesterie, maraichage, riziculture) apporteront des bénéfices économiques sur le long terme aux producteurs/rices grâce aux arbres plantés sur les terres de plateaux qui produiront des fruits et contribueront à la fertilité des sols (légumineuses) pendant de nombreuses années au delà de la fin du Programme.

La diffusion des bonnes pratiques agricoles résilientes au changement climatique s'appuiera sur le dispositif de réplication et diffusion des améliorations techniques, de pair à pair entre producteurs (Champs Ecole Paysan), appuyé par les ONG, les Services Techniques de l'Agriculture et les plateformes d'organisations de producteurs (nationaux et régionaux) ; ce qui permettra une adoption large des innovations indépendamment et au delà du cadre du PRIMA.

Le renforcement des capacités en matière de nutrition des partenaires de mise en œuvre, dont les plateformes d'organisations de producteurs, ainsi que les services techniques centraux et déconcentrés, est crucial pour assurer une continuité des actions, une valorisation et une mise à l'échelle des acquis et expériences. Les progrès nutritionnels couplés aux efforts d'autonomisation des femmes et égalité de genre seront un important facteur dans les stratégies de transition et sortie du projet. Les actions nutrition étant mises en œuvre dans une logique d'intervention durable (création de marchés, renforcement des connaissances, production plus diversifiée et production pilote de farines

infantiles) devront être à même de s'auto-générer et poursuivre, en contribuant à l'économie réelle des deux pays.

**Composante 3**

Les deux autorités de haut niveau (ministères) se réuniront régulièrement pour suivre les progrès et éventuellement identifier les principaux problèmes de politique sectorielle qui peuvent être résolus conjointement dans le cadre régional de la CEDEAO. Les OP nationales des deux pays (PNOPPA et CTOP) ainsi que le ROPPA auront également l'occasion de formuler des positions communes pour alimenter ce dialogue politique multipartite. En outre, l'Agence régionale pour l'agriculture et l'alimentation (ARAA), dont le mandat est de remplir ce rôle au sein de la CEDEAO, a été identifiée comme partenaire de mise en œuvre clé qui fournira à l'organisme régional les résultats, les enseignements et les notes d'orientation.

L'Agence régionale pour l'agriculture et l'alimentation (ARAA), dont le mandat est de faciliter la mise en œuvre des projets et programmes qui concourent à l'opérationnalisation de l'ECOWAP assurera la coordination des activités de cette sous-composante en étroite collaboration avec les 2 UGP. L'équipe de l'Unité Régionale d'Appui Technique régionale (ARAT) assurera la mise en œuvre des activités et de leur arrimage du programme aux priorités de la politique agricole régionale.